جمهورية مصر العربية

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية
وزارة المالية
TRANSPARENCY & CITIZEN ENGAGEMENT UNIT

موازنة المواطن

عن الموازنة المعتمدة للعام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧

موازنة كل المصريين

الإصدار الثالث عشر – سبتمبر ٢٠٢٦



جدول المحتويات

١. رسالة من الوزير ٣

٢. يعني إيه موازنة؟ ٤

٣. مراحل إعداد الموازنة ٤

٤. ماتم تحقيقه فى عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ ..... ٦

٥. أهم ركائز موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ ..... ٩

- أهم الافتراضات الاقتصادية المبدئية للإطار الموازني متوسط المدى. ١٠
- مستهدفات الاقتصاد الكلي للاقتصاد المصري ١١
- ملامح الأداء المالي للموازنة. ١٢
- موازنة الحكومة العامة. ١٣

٦. برامج دعم النشاط الاقتصادي بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ ..... ١٤

- مخصصات استثنائية هي الأكبر لمساندة الأنشطة الصناعية والتصديرية والسياحة ١٥
- مبادرة دعم القطاع الخاص بوضع سقف للاستثمارات العامة وتخارج الدولة من النشاط الاقتصادي ١٥
- دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ١٧
- مشروعات جديدة بالمشاركة مع القطاع الخاص PPP ١٧

٧. ٢٠٢٦/٢٠٢٧ موازنة الإستقرار وتعميق الشراكة مع مجتمع الأعمال ١٨

٨. جهود دفع الحماية الاجتماعية وتحسين مستوي معيشة المواطن ١٩

- زيادة غير مسبوقة لتحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات ١٩
- أهم مخصصات الحماية الاجتماعية ٢٠
- أهم برامج ومبادرات الأمان الاجتماعي ٢١
- حزمة الحماية الاجتماعية خلال شهر رمضان ٢٠٢٦ ..... ٢٥

٩. الوفاء بالاستحقاقات الدستورية لقطاعي (التعليم والصحة) دعماً للاستثمار في رأس المال البشري ٢٦

١٠. إصلاحات المالية العامة بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ ..... ٣٨

- أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة ٣٨
- نتائج إيجابية ومتميزة بعد إطلاق الحزمة الأولى من مبادرة التسهيلات الضريبية، وبداية قوية لمسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال ٣٩
- مصلحة الضرائب شريكا حقيقيا للممولين لتحفيز الإمتثال الطوعي لتوسيع القاعدة الضريبية ٣٩
- أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام ٤٤
- أهم إصلاحات المالية العامة ٤٤
- الإطار الموازني متوسط المدى ٤٤
- موازنة البرامج والأداء وبرامج لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين ٤٤

١١. المخاطر المالية بموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ ..... ٤٧

- كيف تصدت الدولة المصرية لأزمة الحرب الإيرانية ٤٨
- أهم المخاطر التي تتحوط لها الموازنة ٤٩
- صدمات الاقتصاد الكلي ٤٩
- الالتزامات المحتملة ٥٠

١٢. دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ ..... ٥١

- أهم النتائج المحققة في ملف دين أجهزة الموازنة العامة للدولة ٥١
- أهم الإصلاحات لاستمرار خفض الدين العام خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ ..... ٥٢

١٣. ماهي وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية؟ ٥٥

- أهم المستجدات وموقف مصر في مؤشرات مسح الموازنة المفتوحة الدولي. ٥٧

١٤. ملاحق (الخطة الاستثمارية لعام ٢٦/٢٧ والقطاعات الدافعة للنمو) ٦٣

١ رسالة من الوزير



تصدر وزارة المالية تقرير موازنة المواطن كأحد أهم الأدوات لمد جسور التواصل ورفع وعي المواطن المصري بأحدث توجهات السياسة المالية وآليات الموازنة التشاركية في العديد من المحافظات، ليصبح مواطنا فعالا ويشارك في التصويت على القرارات الخاصة بإعداد الموازنات على المستوى المحلي والمشاركة برأيه من خلال كافة الآليات ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة المتاحة من قبل وزارة المالية ووحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وذلك على كل من المواقع الإلكترونية **www.mof.gov.eg** و **www.budget.gov.eg**. وتجدر الإشارة إلى أن موازنة المواطن يتم نشرها في نهاية شهر أغسطس أو في سبتمبر من كل عام بعد اعتماد الموازنة العامة من مجلس النواب الموقر في يونيو من كل عام.

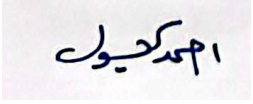
أننا نقف اليوم على أسس اقتصادية أفضل وأكثر صلابة تسمح باستكمال مسيرة الإصلاح والتقدم؛ حيث اثبت الاقتصاد المصري مرونة في التصدي للتحديات العالمية بفضل الإصلاحات الهيكلية التي تطبقها الدولة المصرية بما انعكس على تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي والحفاظ على الانضباط المالي رغم التحديات الاقتصادية العالمية.

حيث تنطلق موازنة الدولة لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٧ من رؤية واضحة تضع المواطن والمستثمر في قلب الأولويات، وتعكس التزام الدولة بتحقيق معادلة متوازنة بين مساندة المواطنين مع تحفيز ودعم النشاط الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي، ووضع استراتيجية متسقة ومتكاملة تضمن تحسن مؤشرات المديونية وخدمة الدين بما يسمح بتوجيه فائض الحيز المالي لمساندة الإنتاج والتصدير لبناء اقتصاد أكثر قدرة على النمو الجيد والمتوازن، وأكثر استجابة للمواطنين والمستثمرين. كما تولى موازنة هذا العام اهتماماً كبيراً باستكمال مسيرة الإصلاحات لتعظيم موارد الدولة الضريبية وغير الضريبية بعد نجاح الحزمة الأولى بتطبيق الحزمة الثانية والثالثة من التسهيلات الضريبية، بالإضافة إلى حزم جمركية وعقارية لدعم المواطنين والمستثمرين، وهو ما يعمل على توسيع القاعدة الضريبية بجذب ممولين جدد طواعية ودون فرض أعباء إضافية بتحفيز الامتثال الطوعي، والتوسع في استخدام الميكنة والتطبيقات التكنولوجية الحديثة في تقديم الخدمات والتحصيل والسداد لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري.

وبالإضافة إلى ذلك، تنحاز الموازنة لتنمية الثروة البشرية، عبر إجراء زيادات كبيرة ومؤثرة في موازنتي الصحة والتعليم، وزيادة حقيقية في الأجور تفوق معدلات التضخم، مع رصد مخصصات كافية للتعامل مع كافة التحديات التي ستواجه تنفيذ الموازنة في ظل تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية، مع العمل على إحداث مزيد من التحسن في الخدمات التي يتلقاها المواطنين لضمان مستقبل أفضل للمواطن والأجيال القادمة وكل ما يهم المواطنين، وإعادة ترتيب الأولويات حتى يكون الإنفاق العام أكثر مراعاة للبعد الاجتماعي،

وإذ أتمنى أن قراءة هذا التقرير وإتاحة هذه المعلومات **تشجعك على المشاركة بشكل فعال في الشئون الاجتماعية والاقتصادية وفي عملية اتخاذ القرار من خلال جلسات الاستماع الجماهيري المتاحة بشكل حضوري في العديد من المحافظات** أو بشكل افتراضي من خلال الوسائل الالكترونية الحديثة الخاصة بوزارة المالية.

وزير المالية



أحمد كجوك

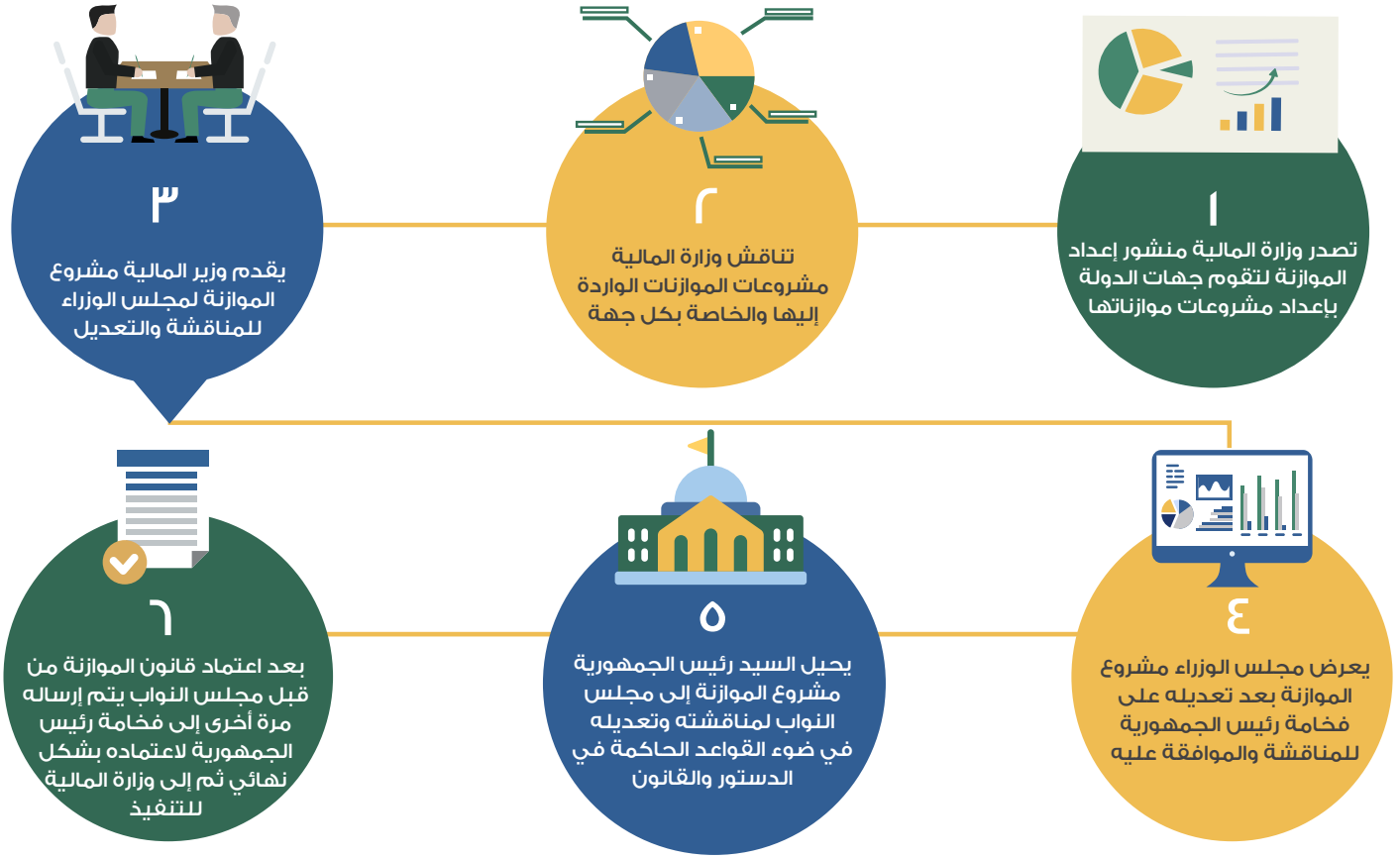
٢ يعني إيه موازنة؟

يعني إيه موازنة؟

- تُعد الموازنة العامة للدولة الأداة الأساسية لوزارة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، عبر الاستغلال الأمثل لموارد الدولة. وهي وثيقة تُبين الإيرادات المتوقعة للدولة خلال العام المالي، وخطة الحكومة لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما يُحسن جودة حياة المواطن في مجالات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والإسكان والتموين وحماية البيئة. كما تعرض الموازنة خطط وبرامج وزارة المالية التي أعدتها الدولة للتصدي للتحديات الراهنة ولتمهيد الطريق أمام تحقيق مستقبل أفضل، وتُعد كذلك أداة للرقابة والمساءلة تُمكّن المواطنين من التأكد من توافق خطط الإنفاق الحكومية مع أولوياتهم.



٣ مراحل إعداد الموازنة:



ملخص محتوى موازنة ٢٠٢٦- ٢٠٢٧

أهم ركائز الموازنة

١. سياسة مالية متوازنة تجمع بين دفع النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية والحفاظ على الانضباط المالي

٢. استكمال مسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال وتطبيق حزم التسهيلات الضريبية والجمركية والعقارية

٣. استراتيجية كاملة لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة بشكل مؤثر وقوي

٤. خلق مساحة مالية كافية لإنفاق إضافي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية

برامج دعم النشاط الاقتصادي

١. مخصصات استثنائية هي الأكبر لمساندة الأنشطة الصناعية والتصديرية والسياحة

٢. مبادرة دعم القطاع الخاص بوضع سقف للاستثمارات العامة وتخارج الدولة من النشاط الاقتصادي

٣. دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

٤. مشروعات جديدة بالمشاركة مع القطاع الخاص «PPP»

جهود دفع الحماية الاجتماعية وتحسين مستوي معيشة المواطن

١. زيادة كبيرة وحقيقية لتحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات

٢. زيادة مخصصات الحماية الاجتماعية

٣. تطوير برامج ومبادرات الأمان الاجتماعي

٤. حزمة الحماية الاجتماعية خلال شهر رمضان

أهم إصلاحات المالية العامة

الوفاء بالاستحقاقات الدستورية لقطاعي (التعليم والصحة) دعماً للإستثمار في رأس المال البشري

الإصلاح على جانب الإيرادات العامة

الإصلاح على جانب الإنفاق العام

الإطار الموازني متوسط المدى

موازنة البرامج والأداء وبرامج لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

التكامل مع منظومة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الايرادات الضريبية والجمركية (حزم التسهيلات الضريبية)

وزارة المالية تنفذ حزمة متكاملة من التسهيلات الضريبية

نتائج إيجابية ومتميزة بعد إطلاق الحزمة الأولي من مبادرة التسهيلات الضريبية

إطلاق حزمة ثانية للإصلاح الضريبي بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

إجراءات محفزة لأنشطة التعامل مع البورصة

إصلاحات الجمارك

إصلاحات الضريبة العقارية

الايرادات غير الضريبية

إستكمال جهود إعادة هيكلة السياسات المالية دون فرض أعباء جديدة لتصبح أشد تأثيراً في إستدامة نمو القطاع الخاص والإستقرار الاقتصادي

حزم التسهيلات الضريبية

أهم الإصلاحات الضريبية بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧: الحزمة الثانية تحتوي على مجموعة من الإجراءات الرئيسية من أبرزها:

١. حوافز إضافية للممولين الملتزمين ضريبيا
٢. تعزيز ريادة الأعمال في الاقتصاد المصري
٣. الاستثمار فى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لجذب المستثمرين
٤. إجراءات محفزة لأنشطة التعامل مع البورصة
٥. إصلاحات الجمارك (تسهيل المنظومة ، واحكامة الرقابة، وخفض زمن الافراج الجمركي)
٦. إصلاحات الضريبة العقارية وتشمل خفض الأعباء وإقرار بعض الحوافز وتطبيق الموبايل ابليكيشن

المخاطر المالية

كيف تصدت الدولة المصرية لأزمة الحرب الإيرانية

أهم المخاطر التي تتحوط لها الموازنة

- صدمات الاقتصاد الكلي
- الالتزامات المحتملة



دين أجهزة الموازنة العامة

أهم النتائج المحققة في ملف دين أجهزة الموازنة العامة للدولة

أهم الإصلاحات لإستمرار خفض الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧

٤ ما تم تحقيقه في عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦

أثبت الاقتصاد المصري صلابة ومرونة في التصدي للتحديات العالمية بفضل الإصلاحات الهيكلية التي تطبقها الدولة المصرية خاصة مع الإدارة الاستباقية للدولة المصرية والتعامل المرن مع التقلبات العالمية الناتجة من الحروب الراهنة، بما انعكس على تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي والحفاظ على الانضباط المالي رغم التحديات الاقتصادية العالمية.

حيث تحسنت العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية وذلك على النحو التالي:

الحفاظ على الانضباط المالي رغم التحديات الاقتصادية العالمية مع تحقيق فوائض في الميزان الأولي للموازنة العامة للدولة:

حققت مصر فائض أولي مستدام خلال السنوات الأخيرة مقارنة بعجز أولي مستمر للدول الناشئة، ومازالت مصر تستهدف فائض أولي يبلغ ٥٪ من الناتج المحلي في موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، ونحو ضعفي المتوسط المحقق خلال السنوات الخمس السابقة، مقارنة بعجز أولي بالغ نحو ٣,١٪ للدول الناشئة.

انخفض دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى **بحوالى ١٣,٢٪ خلال عامين فقط، حيث انخفض من نحو ٩٥,٧٪ فى يونيو ٢٠٢٣ إلى حوالى ٨٢,٥٪** من الناتج فى يونيو ٢٠٢٥، في الوقت الذي ارتفعت خلاله مؤشرات الدين في الأسواق الناشئة.

كما انخفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة العامة بنحو ٦,٥ مليار دولار خلال ثلاث أعوام وصولاً إلى ٧٦,١٥ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٦.

انخفضت أسعار التأمين ضد مخاطر السداد إلى مستويات تعد الأقل منذ عام ٢٠٢١ حيث انخفضت إلى ٢٧١ نقطة لآجال الخمس سنوات، وإلى ٣٤٧ نقطة لآجال العشر سنوات في ديسمبر ٢٠٢٥.



تمكين القطاع الخاص من قيادة قاطرة النمو الاقتصادي:

ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى نحو ٥٪ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل ٤,٨٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.*

وهو ما يمثل أكثر من ضعف معدلات النمو في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

استثمارات القطاع الخاص تقود معدلات النمو الاقتصادي بنحو ١٧,٢٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

القطاعات الدافعة للنمو تعد ذات معدلات مرتفعة للتشغيل ولها تأثير ايجابي على تزايد تنافسية الاقتصاد المصري، وهي: الصناعة التحويلية والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

واصل نشاط الصناعات التحويلية دوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مسجلا أكبر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو (١) نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو البالغ ٥٪

كما جاء كل من نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونشاط تجارة الجملة والتجزئة في المرتبة الثانية بمساهمة بلغت ٠,٧ نقطة مئوية لكل منهما، بما يعكس تنوع مصادر النمو واستمرار تحسن أداء عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية بصورة إيجابية.

بلغت إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦ نحو ٦٣٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٥٣١ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق، محققا زيادة تقدر بنحو ١٠٦ مليارات جنيه، وهو ما يعكس تحسنا ملحوظا في النشاط الاستثماري واستمرار زخم الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية

- **سجل الائتمان الموجه للقطاع الخاص توسعاً حقيقياً متواصلاً للربع الثامن على التوالي،** ليحقق ١٤,٥٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٢,٦٪ في الربع الثاني من نفس العام

- **بلغ إجمالي رصيد الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص نحو ٣,٣ تريليون جنيه بنهاية عام ٢٠٢٥.**



*وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية

تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على توفير النقد الأجنبي، خاصة مع تطبيق سعر صرف مرن، وزيادة القدرات للقطاعات ذات العائد من الصرف الأجنبي كما يلى:

- **تحفيز الأنشطة التصديرية غير البترولية**، والتي ارتفعت بشكل ملحوظ إلى ١٨,٣ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بزيادة ١٦,٦٪ مقابل ١٥,٧ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق.
- **سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافي تدفق داخلي** بلغ ٩,٣ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بزيادة ٥٥٪ مقابل ٦,٠ مليار دولار في نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك في ضوء الاستثمارات الجديدة أو زيادات رؤوس أموال الشركات القائمة (في ظل تنفيذ صفقة علم الروم البالغة قيمتها ٣.٥ مليار دولار في الربع الثاني من ٢٠٢٥/٢٠٢٦).
- **بلغ صافي الاحتياطات الدولية** ٥١,٤ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مقابل ٤٧,٨ مليار دولار في مارس ٢٠٢٥، بمعدل زيادة ١٠,٥٪.
- **ارتفاع ملحوظ لتحويلات المصريين العاملين بالخارج** لتصل إلى ٣٤,٩ مليار دولار في اول ٩ شهور من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بزيادة ٣٢٪ مقابل ٢٦,٤ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق
- **ارتفاع ملحوظ لمتحصلات السياحة** لتسجل ١٤,٤ مليار دولار في اول ٩ شهور من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بزيادة ١٤,٩٪، مقابل ١٢,٥ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق
- **وفى خطوة استباقية تم سداد كافة مستحقات شركات الاستثمار في إنتاج البترول والغاز الدولية في مصر** بقيمة ٦,١ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٦



وفقاً للبنك المركزي المصري

إستمرار التنسيق والتكامل بين السياسات النقدية والمالية ساعد على إحتواء معدلات التضخم



- **تراجع معدل التضخم الأساسي السنوي بشكل** كبير من ٣٤,١٪ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ١٤,٣٪ في يونيو ٢٠٢٦.

وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٥ أهم ركائز موازنة العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧

«الموازنة الجديدة تنحاز للمواطن والمستثمر وتعزز النشاط الاقتصادي»

- بناء اقتصاد أكثر قدرة على النمو الجيد والمتوازن.. وأكثر استجابة للمواطنين والمستثمرين
- التعامل بسرعة واستباقية مع التحديات الاستثنائية الراهنة في ضوء ما اكتسبه الاقتصاد المصري من مرونة وصلابة فى التكيف مع الصدمات

٤ أولويات للسياسة المالية تتكامل مع المسار الاقتصادي المحفز للإستثمار والنمو والتنمية



استكمال مسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال وتطبيق حزم التسهيلات الضريبية والجمركية والعقارية



سياسة مالية متوازنة تجمع بين دفع النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية والحفاظ على الانضباط المالي



استراتيجية متكاملة لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة بشكل قوي ومؤثر



خلق مساحة مالية كافية للإنفاق الإضافي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية

تهدف إتاحة هذه المعلومات إلى تشجيعك علي المشاركة في عملية اتخاذ القرار. وللمزيد من المعلومات وللتواصل معنا، قم بزيارة أحد وسائل التواصل المجتمعي التالية:

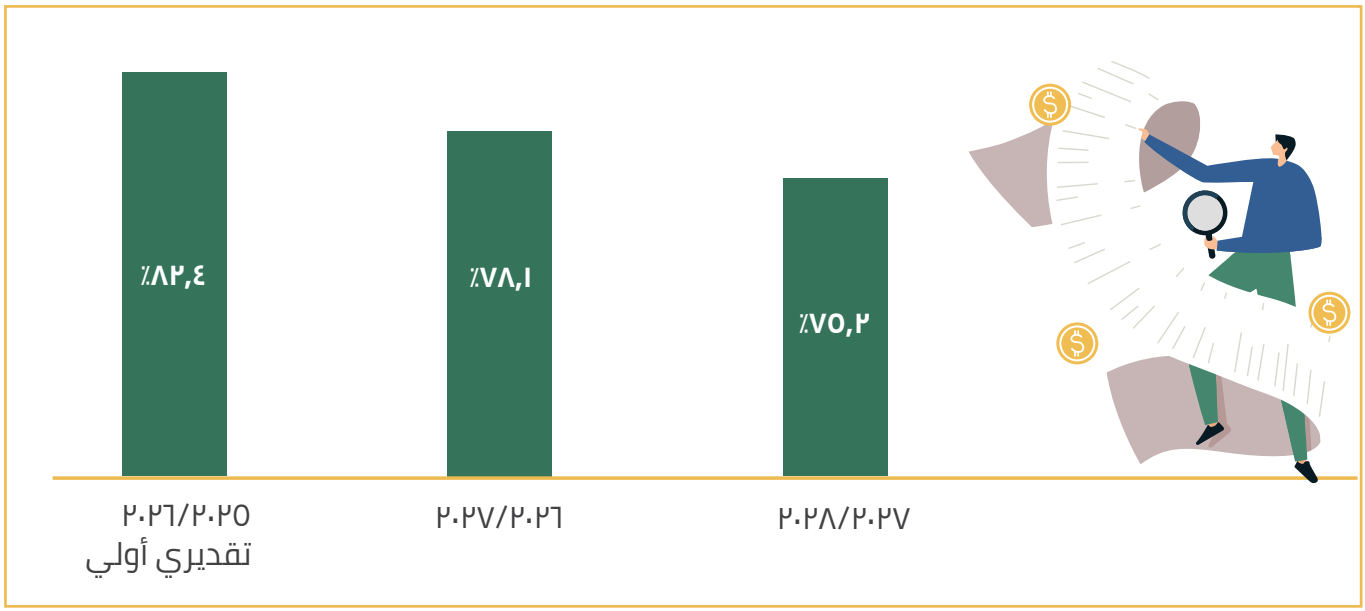
https://www.facebook.com/FTCEUnit
Instagram: @transparency_unit
https://www.youtube.com/channel/UC7Z6feIZ1N8nPsAa7cBlHjg
https://twitter.com/FTCE_UNIT
https://www.mof.gov.eg
info@budget.gov.eg
ftceunit@gmail.com

اهم الافتراضات الاقتصادية للإطار الموازني متوسط المدي

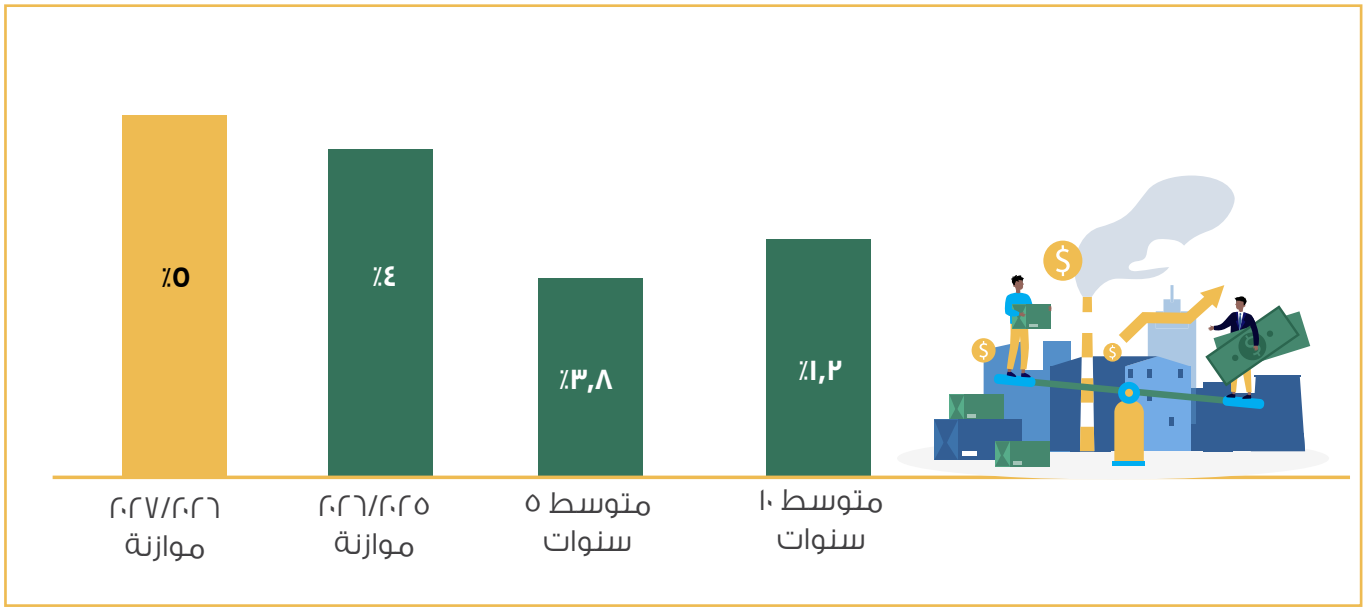
	٢٠٢٤/٢٠٢٥	٢٠٢٥/٢٠٢٦	٢٠٢٦/٢٠٢٧	٢٠٢٧/٢٠٢٨	٢٠٢٨/٢٠٢٩	٢٠٢٩/٢٠٣٠
	فعلي	تقديري	موازنة	متوقع	متوقع	متوقع
النمو الحقيقي (٪) *	٤,٤٪	٥,٢٪	٥,٤٪	٥,٩٪	٦,٤٪	٦,٨٪
المكمش (التضخم)	٢٥,٠٪	١١,٥٪	٩,٣٪	٨,٨٪	٧,٥٪	٦,٩٪

*بعد التنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية للاتفاق حول الإطار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط كأساس للإطار الموازني متوسط المدى

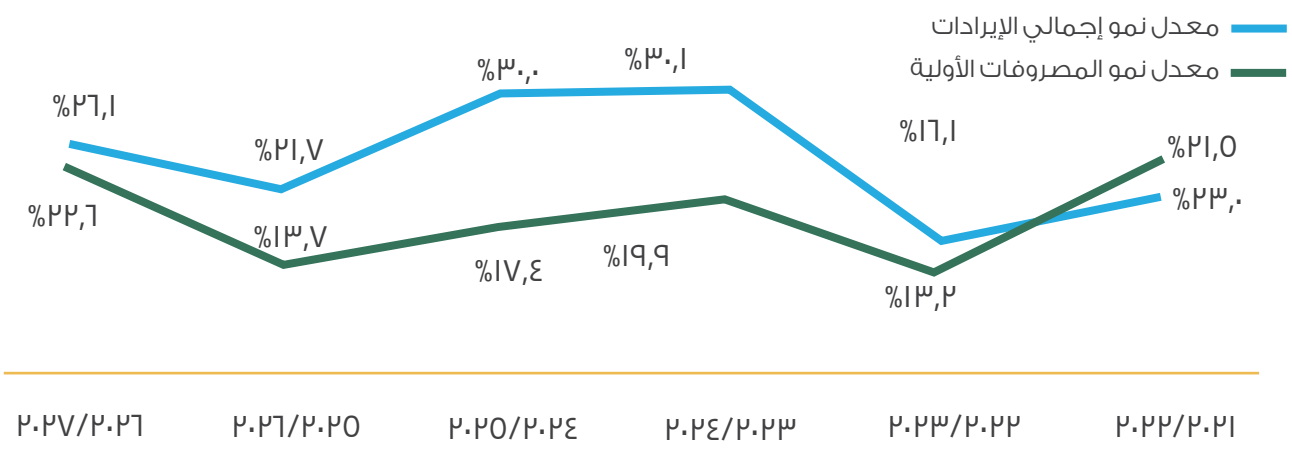
دين أجهزة الموازنة العامة (٪ إلى الناتج المحلي)



الفائض الأولي



معدل نمو إجمالي الإيرادات والمصروفات الأولية



تم استبعاد حصيلة صفقة رأس الحكمة من فعليات العام المالي ٢٤/٢٣ واسبعاد حصيلة صفقة عام الروم من الختامي الأولي للعام المالي ٢٦/٢٥

أهم مستهدفات الخطة الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦

أهم مستهدفات الاقتصاد الكلي للعام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦	
معدل النمو الاقتصادي	٪٥,٤
الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق)	٢٤,٥ تريليون
حجم الاستثمارات الكلية المستهدفة بالخطة (شامل التغير في المخزون)	٤,٢ تريليون
تتضمن الخطة زيادة في نصيب الاستثمارات الخاصة	٪٥٩
نصيب القطاعات ذات الأولوية (الزراعة – الصناعة – الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) من الناتج المحلي الإجمالي	٪٣٥,٤
معدل التضخم (المكمش)	٪٩,٣
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية	٪١٨
معدل الاستثمار	٪١٧
معدل الادخار	٪١٠,٥
معدل البطالة المستهدف	٪٦,٢
متوسط معدل النمو السنوي المستهدف لتنشيط الصادرات السلعية	٪١٢,٣

المصدر: وزارة المالية، ووفقًا لوزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية – مجلد خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للعام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦

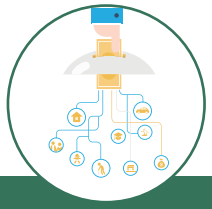
ملامح الأداء المالي لموازنة العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧ (القيمة بالمليون جنيه)

جدول ملامح موازنة ٢٦-٢٧					
	٢٦-٢٧ موازنة	٢٥-٢٦ موازنة	٢٤-٢٥	٢٣-٢٤	٢٢-٢٣
			فعليات		
المصروفات	**٥,١٨٧,٩٧٥**	**٤,٥٧٣,٩٦٣**	**٣,٩٠٤,٨٦٥**	**٣,٠٥٥,١٩٤**	**٢,١٨٤,٥٩٤**
الأجور وتعويضات العاملين	٨٢٢,٧٨١	٦٧٩,١١٠	٥٥٨,٠٥٥	٥١٢,٦٩٥	٤١٢,٤٦٣
شراء السلع والخدمات	٢٩٣,٧١٩	٢١٧,٥٧٠	١٨٦,٢٠٠	١٤٦,٤٠٢	١٢٧,٧٨٠
الفوائد	٢,٤١٩,٨٢٣	٢,٢٩٨,٠٣٠	١,١٩١,٠٩٨	١,٣٦٤,٠٨٩	٧٧٤,٢٠٣
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٨٣٦,٨٢٦	٧٤٢,٥٥٤	٦٤٥,٤٩٩	٥٧٣,٠٠٨	٤٥٤,١٠١
المصروفات ألاخرى	٢٦١,١٣٢	٢٠١,٨٠٥	١٧٩,١١٣	١٤٧,٢٦٣	١٢٧,٦٠
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٥٥٣,٦٩٣	٤٣٤,٨٩٤	٣٨٦,٩٠٠	٣١١,٧٣٨	٢٨٨,٩٨٧
الإيرادات	**٤,٠٥٦,٣٧٥**	**٣,١١٩,٦١٠**	**٢,٦٤٤,١١٣**	**٢,٥٤٣,٦٩٠**	**١,٥٦٣,٩٢١**
الضرائب	٣,٥٢٩,٢٩٤	٢,٦٥٤,٧١٠	٢,٢٠٢,٢٨١	١,٦٢٨,٩٩٨	١,٢٥٨,٥٨٢
المنح	١٩,٧٦١	٩,٤٨٦	١٦,٩٠٣	١١,٩٠٩	٥,٤٣٢
إيرادات أخرى	٥٠٧,٣٢٠	٤٥٥.٤١٤	٤٢٤.٩٢٩	٩٠٢.٧٨٣	٢٩٩.٩٠٧
الميزان النقدى	**(١,١٣١,٥٩٩)**	**(١,٤٥٤,٣٥٣)**	**(١,٢٦٠,٧٥٢)**	**(٥١١,٥٠٥)**	**(٦٢٠,٦٧٢)**
صافى حيازة الأصول المالية	٧١,٠٤٢	٣٦,٦١٧	٢٩,٣٤٠	٧,٠٠٨–	١٠,٧٧٢–
الميزان الكلي	**(١,٢٠٢,٦٤١)**	**(١,٤٩٠,٩٧٠)**	**(١,٢٩٠,٠٩٢)**	**(٥٠٤,٤٩٦)**	**(٦٠٩,٩٠١)**
الميزان الأولي	**١,٢١٧,١٨١**	**٨٠٧,٦٠**	**٦٢٩,٠٠٥**	**٨٥٩,٥٩٢**	**١٦٤,٣٠٢**
نسبة الميزان النقدى للناتج المحلى الاجمالى	٤,٦٪–	٧,١٪–	٧,٠٪–	٣,٧٪–	٦,١٪–
نسبة الميزان الكلى للناتج المحلى الاجمالى	٤,٩٪–	٧,٣٪–	٧,١٪–	٣,٦٪–	٦,٠٪–
نسبة الميزان الأولي للناتج المحلى الاجمالى	٥,٠٪	٤,٠٪	٣,٥٪	٦,٢٪	١,٦٪

* عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ يتضمن العوائد من مشروع رأس الحكمة

ستبنى موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ على الدعائم القوية للمرحلة الإصلاحية السابقة وتحقيق ما يلي:

- **استهداف أكبر فائض أولي بنحو ١,٢ تريليون جنيه بنسبة ٥٪ من الناتج** المحلي الإجمالي لخفض نسبة دين أجهزة الموازنة وخدمة الدين للإيرادات والمصروفات.



٤,١ تريليون جنيه
إجمالي الإيرادات



٣,٥ تريليون جنيه
إجمالي الإيرادات الضريبية



٥,٢ تريليون جنيه
إجمالي المصروفات

- **استهداف خفض العجز الكلي بنحو ٢,٤٪ مقارنة بموازنة العام السابق ليصل الى ٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو معدل يقل عن متوسط عجز الموازنة بالاقتصادات الناشئة.**
- **نستهدف خفض دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٨,١٪** بحلول يونيو ٢٠٢٧
- **٣٠٪ زيادة في الإيرادات العامة** لتصل إلى ٤,١ تريليون جنيه و١٣,٤٪ زيادة في المصروفات لتبلغ **٥,٢ تريليون جنيه**
- ويُعزي ذلك إلى زيادة الإيرادات بنسبة مرتفعة ارتباطًا بزيادة النشاط الاقتصادي واصلاحات توسيع القاعدة الضريبية واستمرار تطوير الإيرادات غير الضريبية، وفي ضوء تحسن نمو المصروفات العامة مع الحفاظ على مستهدفات الاستقرار المالي، بهدف إيجاد مساحة مالية أكبر للإنفاق الاجتماعي.

موازنة الحكومة العامة والهيئات العامة الاقتصادية لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٧

ترسيخاً لمبدأ شمولية وشفافية الموازنة العامة لكافة أجهزة الدولة وعرض بيانات المالية العامة للدولة بشكل أكثر دقة وشمولاً فقد تم عرض الموازنة لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٧ وفقاً لمنظور الحكومة العامة حيث:



- تبلغ جملة إيرادات الحكومة العامة **٨,٣ تريليون جنيه بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧**
- تبلغ جملة مصروفات الحكومة العامة **٩,٧ تريليون جنيه بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧**
- سقف دين الحكومة العامة **٨٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.**

٦ برامج دعم النشاط الاقتصادي بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

الموازنة الجديدة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ تستهدف "تعزيز فرص الاستثمار ودفع مسار الشراكة مع القطاع الخاص"

والذي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية اللازمة لخلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين



٩٠ مليار جنيه
مخصصة لبرامج دعم النشاط الاقتصادي

٤٨ مليار جنيه
لرد الأعباء التصديرية ومساندة المصدرين

٦,٧ مليار جنيه
لدعم قطاع السياحة وزيادة الغرف الفندقية لاستيعاب المزيد من السياح

٦ مليار جنيه
لتمويل التسهيلات للقطاعات الإنتاجية لتعظيم قدراتنا الصناعية والزراعية

٢ مليار جنيه
جنيه لتحفيز الصناعات ذات الأولوية لزيادة الطاقة الإنتاجية لهذه القطاعات

٥,٥ مليار جنيه
لدعم صناعة السيارات بهدف جذب تصنيع السيارات صديقة البيئة ومكوناتها

٥ مليار جنيه
حوافز نقدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال

- تشجيع القطاع الخاص على التوسع في الإنتاج والتصدير يعد خيار استراتيجي تدعمه الدولة المصرية من خلال استكمال مسار «الثقة والشراكة» مع مجتمع الأعمال باستكمال إقرار الحوافز الضريبية والجمركية والعقارية والحوافز غير الضريبية.

تخصيص مساندة بنحو ٧٨ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ «هي الأكبر» لدعم الأنشطة الإنتاجية والتصديرية والسياحية

المبادرة	المبلغ
دعم تنشيط الصادرات والذي تم زيادة مخصصاته بنحو ٨٪ عن العام المالي السابق، ويمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية.	٤٨,٠٤٣
مبادرة دعم فائدة قروض القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية	٦,٠٠٠
مبادرة دعم القطاع السياحي الحد الأقصى للمبادرة ٥٠ مليار جنيه لمدة ٥ سنوات وتتحمل الشركات المستفيدة من المبادرة سعر عائد يبلغ ١٢٪ متناقص على ان تتحمل وزارة المالية الفارق في سعر العائد بواقع سعر البنك المركزي للائتمان والخصم ١٢٪-١٪+ متناقص.	٦,٧٥٠
حوافز نقدية **للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**	٥,٠٠٠
مبادرة دعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية لمساندة الشركات العاملة في القطاعات ذات الأولوية وذلك وفقا للإشتراطات والمحددات المتوافق عليها والتي منها أن الحد الأقصي لقيمة المبادرة مبلغ ٣٠ مليار جنيه والحد الأقصي لمدة المبادرة ٥ سنوات من تاريخ بدايتها وتتحمل الشركات المستفيدة من المبادرة سعر عائد مخفض يبلغ ١٥٪ على أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر العائد (الفرق في سعر البنك المركزي للإئتمان والخصم+١٪ – ١٥٪).	١,٩٥٠
مبادرة تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي والتى من بينها تحمل الدولة بنسبة من تكلفة التحويل لمدة ٥ سنوات من يناير ٢٠٢٥	٣,٠٠٠
مبادرة لتوفير سيارات تاكسي تعمل بالغاز الطبيعي وسيارات ربع نقل وطرحها للشباب تحمل وزارة المالية قيمة الضرائب والرسوم المفروضة علي تلك السيارات.	١,٠٠٠
دعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة مثل تقديم حزمة حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسب المكون المحلي بالسيارات المصنعة في مصر	٥,٥٠٠
الإجمالي	**٧٧,٩٤٣**

سقف للاستثمارات العامة بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

- **وضع سقف للاستثمارات العامة للدولة في العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ بنحو ١,٥٦ تريليون جنيه**، وذلك ترشيدًا للإنفاق العام، وإفساحًا لمجالات أوسع لمُشاركات القطاع الخاص المحلي في الجهود التنموية، ولتقليل الضغط على موارد الدولة والعملة الأجنبية وتوجيه تلك النفقات نحو أوجه اجتماعية وتنموية.



تسريع وتيرة تخارج الدولة من الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية

- **تنفيذ «وثيقة سياسة ملكية الدولة» التي تستهدف تهيئة بيئة الأعمال وإفساح المجال للقطاع الخاص.**

انتهاء المرحلة الأولى من الوثيقة خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٥)*

- توجت المرحلة الاولي من الوثيقة بتبني إطار قانوني ومؤسسي متكامل بصدور القانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥ وتأسيس وحدة مركزية للشركات المملوكة للدولة.
- وتنفيذ ١٠٠٨ إجراءات إصلاحية داعمة للقطاع الخاص، بالتوازي مع طفرة في إنفاذ سياسات المنافسة بإصدار جهاز حماية المنافسة ٣٣٨١ قراراً لدعم منافسة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري.

الانتقال إلى مرحلة ثانية من الوثيقة (٢٠٢٦ – ٢٠٣٠)

- تقوم على تعميق الإصلاحات الهيكلية لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في دعم النمو المستدام وخفض البصمة الاقتصادية للدولة في الأنشطة القابلة للمنافسة، مع تعظيم العائد على الأصول المملوكة للدولة وترسيخ بيئة تنافسية عادلة ومحايدة تعزز كفاءة الاسواق.
- في حين تلعب وحدة الشركات المملوكة للدولة دوراً مهما في مجال الإشراف والرقابة فيما يتعلق بإدارة أصول الدولة.

صندوق مصر السيادي



- أحد الأدوات الاستثمارية الرئيسة لتنفيذ سياسة ملكية الدولة خلال الفترة (٢٠٢٦ – ٢٠٣٠)
- هو الذراع الاستثماري التشغيلي للدولة في مجال إدارة أصولها بأقصى درجات الكفاءة والفاعلية بهدف تعظيم العائد على تلك الأصول.

برنامج الطروحات الحكومية،



- تم خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، تنفيذ أربع مراحل من برنامج الطروحات شملت ١٩ صفقة، بحصيلة فعلية بلغت ٥.٨٦ مليارات دولار، ترتفع إلى نحو ٣٠ مليار دولار عند تضمين الصفقات الكبرى ذات الأثر التنموي.
- تنوعت آليات التخارج بين البيع لمستثمرين استراتيجيين، والطرح في البورصة، وزيادات رؤوس الأموال.

جهود هيكلة الهيئات الاقتصادية،

- تشمل عملية التطوير مراجعة أوضاع هذه الهيئات وتقييم أدوارها واختصاصاتها، بما يحقق أقصى استفادة ممكنة من مواردها وإمكاناتها.
- مع دراسة تحسين الإدارة لبعض الهيئات الاقتصادية ودمج البعض الاخر لإدارة مالية أكثر كفاءة.



*وفقاً لوثيقة سياسة ملكية الدولة، الإصدار الثاني، يونيو ٢٠٢٦، الصادر من مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء.



المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

- تبلغ تقديرات الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو ٥,٠ مليار جنيه بزيادة مبلغ ٢,٠ مليار جنيه عن المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ والبالغ نحو ٣,٠ مليار جنيه بنسبة زيادة ٦٦,٧٪

- ويمثل هذا الدعم ما تتحمله وزارة المالية في ضوء أحكام المادة رقم (٢٤) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن وضع برامج حوافز نقدية في حدود ما يخصص سنوياً من الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض وبما لا يجاوز ثلاثة من عشرة في الألف من الناتج المحلي الإجمالي وبحد أدنى ١,٥ مليار جنيه سنوياً وكذلك مساندة الموقف المالي للصندوق.



مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص "PPP"

- تركز مشروعات المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص على مشروعات قطاعات الصحة والتعليم والنقل ومياه الشرب والصرف الصحي والموانئ وإدارة المخلفات والطاقة الجديدة، مع ضمان توزيع المخاطر بشكل عادل على المدى المتوسط.

- تم خلال (٢٠٢٢–٢٠٢٥) إجراء توسع ملحوظ في أدوات الشراكة مع القطاع الخاص بتوقيع ٧ مشروعات بتكلفة استثمارية ١٥,٥٨ مليار جنيه، وطرح ٤ مشروعات أخرى بنحو ١٦ مليار جنيه، إلى جانب الموافقة على ٣٢ مشروعًا خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ من بينها ٢١ مشروعا بتكلفة تقديرية ٤١,٣ مليار جنيه.

- ولتضم بذلك إجمالي محفظة مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص PPP حوالي ١٠٨ مشروع، منها ٧٣ مشروعا موقعا و٢٢ مشروعا قيد الطرح، بالإضافة إلى ١٣ مشروع ضمن خط المشروعات المستقبلية (Pipeline)،

- ولتعزيز اليات التواصل مع مجتمع الاعمال تم إنشاء المنصة الالكترونية Source،

- وانشاء حساب تمويل بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) لمساعدة القطاع الخاص في تمويل إعداد الدراسات الفنية والاستشارية لمشروعات المشاركة.

دعم صندوق السياحة والآثار لبرنامج تحفيز الطيران

- تبلغ تقديرات برنامج دعم صندوق السياحة والآثار لمبادرة تحفيز الطيران في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو ٤,٤٢ مليار جنيه وهي مبادرة أطلقتها وزارة السياحة وتقع ضمن خطة التنشيط السياحي بهدف دعم وتشجيع شركات الطيران لزيادة عدد الرحلات الجوية التي تصل إلى جمهورية مصر العربية ويتم تمويلها من خلال صندوق دعم السياحة والآثار.

٧ موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ موازنة الاستقرار وتعميق الشراكة مع مجتمع الأعمال

تضمنت موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ ثلاث حزم رئيسية

حزم دعم الحماية الاجتماعية

- المزايا الاجتماعية (مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات)
- تكافل وكرامة
- حياة كريمة
- التوسع في برنامج الدعم النقدي المشروط والغير مشروط
- زيادة مخصصات الإنفاق على الصحة والتعليم
- إطلاق مبادرات لدعم الطفولة المبكرة وتحسين التغذية المدرسية
- الإسراع باستكمال تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل وتطوير البنية التحتية الصحية
- دعم التأمين الصحي على الطلاب
- دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة
- دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي
- العلاج على نفقة الدولة
- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل)
- دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب الضمان الاجتماعي)
- دعم التأمين الصحي على الفلاحين

حزم التسهيلات الضريبية

أهم الإصلاحات الضريبية بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ الحزمة الثانية تحتوي على مجموعة من

الإجراءات الرئيسية من أبرزها:

١. حوافز إضافية للممولين الملتزمين ضريبيا
٢. تعزيز ريادة الأعمال في الاقتصاد المصري
٣. الاستثمار فى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لجذب المستثمرين
٤. إجراءات محفزة لأنشطة التعامل مع البورصة
٥. إصلاحات الجمارك (تسهيل المنظومة ، واحكام الرقابة، وخفض زمن الافراج الجمركي)
٦. إصلاحات الضريبة العقارية وتشمل خفض الأعباء وإقرار بعض الحوافز وتطبيق الموبايل ابليكيشن

حزم دفع النشاط الاقتصادي

١. دعم الأنشطة الإنتاجية والتصديرية والسياحية بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

- دعم تنشيط الصادرات
- مبادرة دعم فائدة قروض القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية
- مبادرة دعم القطاع السياحي
- مبادرة دعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية
- مبادرة تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي
- مبادرة لتوفير سيارات تاكسي تعمل بالغاز الطبيعي وسيارات ربع نقل وطرحها للشباب
- دعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة

٢. مبادرة دعم وتحفيز القطاع الخاص بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

- وضع سقف للاستثمارات العامة للدولة في العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ بنحو ١,٥٦ تريليون جنيه
- تسريع وتيرة تخارج الدولة من الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية

٣. زيادة قيمة دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

٤. مشروعات جديدة بالمشاركة مع القطاع الخاص "PPP"

٨ جهود دفع الحماية الإجتماعية وتحسين مستوي معيشة المواطن المصري فى موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

أ) تحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات:

- تقدر «الأجور وتعويضات العاملين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ بنحو ٨٢٢,٨ مليار جنيه (٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) وذلك لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية)، مقابل نحو ٦٧٩,١ مليار جنيه بموازنة العام المالي السابق بزيادة قدرها نحو ١٤٣,٧ مليار جنيه.
- وبذلك ستزيد الأجور بـ معدل نمو سنوي ٢١,٢٪ مقارنة بموازنة العام السابق، وهي النسبة الأعلى منذ ١٠ سنوات، لتفوق معدلات التضخم المستهدفة بهدف تعزيز القوة الشرائية للمواطن المصري.

الأجور وتعويضات العاملين | **٨٢٢,٨ مليار جنيه**

زيادة أجور العاملين بالدولة (بدءاً من يوليو ٢٠٢٦)

الحد الأدنى للأجور



الزيادة الجديدة ترفع الحد الأدنى للدخل للعاملين بالدولة إلى

٨ آلاف جنيه

التكلفة الإجمالية



زيادة أجور العاملين بالدولة من أول يوليو بتكلفة إجمالية

١٠٠ مليار جنيه

العلاوات والحوافز



١٢٪ علاوة دورية للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية

١٥٪ علاوة دورية لغير المخاطبين

٧٥٠ جنيهًا زيادة في الحافز الإضافي شهريًا لكل العاملين بالدولة

بتكلفة إجمالية ٧٧,٥ مليار جنيه

القطاع الطبي



٧٥٠ جنيهًا زيادة شهرية إضافية للعاملين في القطاع الطبي

زيادة ٢٥٪ في فئات نوبتجيات السهر والمبيت

بتكلفة اجمالية ٨,٥ مليار جنيه

قطاع التعليم



١٠٠٠ جنيه شهريًا حافز تدريس إضافي للمعلمين

٢٠٠٠ جنيه حافز تميز للإدارة المدرسية المتميزة

بتكلفة اجمالية ١٤ مليار جنيه

عدد المستفيدين بالزيادة الجديدة



مليون معلم بالتربية والتعليم والأزهر

٦٤٠ ألفاً بالقطاع الطبي

ب) أهم مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية



٨٣٦,٨ مليار جنيه

جنيه للدعم والحماية الاجتماعية

بمعدل نمو سنوي ١٢,٧٪



١٧٨,٣ مليار جنيه

لدعم السلع التموينية

بمعدل نمو سنوي ١١,٤٪ ويستفيد منها أكثر من ٦٠ مليون مواطن



١٠٤,٢ مليار جنيه

لدعم الكهرباء

بمعدل نمو سنوي ٣٩٪ وتوفير مخصصات إضافية لضمان تحسين البنية التحتية لشبكات نقل وتوزيع الكهرباء



١٣ مليار جنيه

لتوفير مسكن ملائم لمحدودي ومتوسطي الدخل



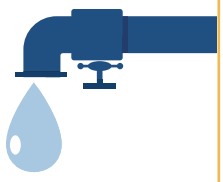
٤,٦ مليار جنيه

لصندوق التنمية الحضرية لتطوير المناطق العشوائية وتوفير سكن ملائم للمواطنين

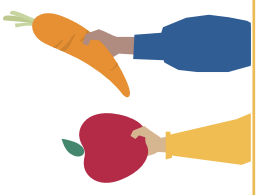


٦٩,١ مليار جنيه

لتمويل شراء القمح المحلي من المزارعين بعد زيادة سعر توريد الأردب إلى ٢٥٠٠ جنيه خلال الموسم الحالي



٥ مليار جنيه مخصصات المياه ضمن باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية مقابل ٢ مليار جنيه بموازنة العام الماضي بنسبة زيادة ١٥٠٪، ويقدم هذا الدعم للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي والشركات التابعة لها عن فرق تكلفة تحلية المياه في المناطق والأحياء السكنية.



١٩,٢ مليار جنيه مخصصات الأغذية ضمن باب شراء السلع والخدمات (هي مخصصات الأغذية للوزارات) مقابل ١٦,٨ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٤,٧٪



٣٣,٣ مليار جنيه مخصصات الأدوية بموازنة العام المالي ٢٧/٢٦ مقارنة بـ ٢٢,٠ بموازنة العام السابق (بمعدل نمو ٥١,٧٪)



١٥,٩ مليار جنيه المستلزمات الطبية، مقارنة بـ١١ مليار جنيه بموازنة العام السابق (بمعدل نمو ٤٤,٥٪)



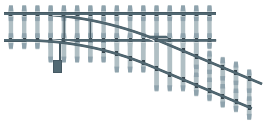
٩,٩ مليار جنيه مخصصات **النقل والانتقالات** العامة، مقابل ٨,١ مليار جنيه العام السابق، بمعدل نمو ٢٣,٨٪



١٦,٩ مليار جنيه مخصصات الإنارة، مقابل ١٤,٤ مليار جنيه العام السابق، بمعدل نمو ١٧,٢٪



٥,٢ مليار جنيه لدعم السكة الحديد



١,١ مليار جنيه لاشتراكات الطلبة بالقطارات ومترو الأنفاق، مقابل ٠,٩ مليار العام السابق، بمعدل نمو ١٣,٢٪



٢,٧ مليار جنيه لدعم نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية، مقابل ٢,٥ مليار جنيه العام السابق، بمعدل نمو ٩,٨٪

بالإضافة إلى تخصيص ١٢٠ مليار جنيه لرفع كفاءة قطاع الطاقة بالموازنة الجديدة، ومعالجة التشابكات لضمان تقديم خدمات جيدة ومنتظمة، والتوسع في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيز الاستثمارات لتحسين شبكة النقل والتوزيع.

ج) برامج الأمان الاجتماعي بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ وعدد الأسر المستفيدة

١ برنامج تكافل وكرامة وبرنامج تكافؤ الفرص

المبلغ المخصص
٥٥,٢ مليار جنيه



عدد الأسر المستفيدة ٤,٧ مليون أسرة



٢ مزايا أخرى للأمان الاجتماعي

المبلغ المخصص، ٢٩٦ مليون جنيه ويشمل



- **إعانات ومنح ودعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية: ٢٧٨ مليون جنيه**
- **إغاثة دولية وإعانات أخرى: ١٧ مليون جنيه**
- **الصرف على أبناء المؤسسة العقابية: ١ مليون جنيه**

د) أهم البرامج ومبادرات الحماية الاجتماعية بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ «أمان وحماية للفئات الأولى بالرعاية»

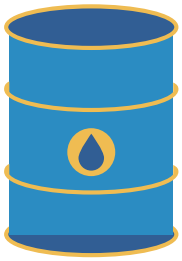
من خلال تبني مبادرات وبرامج فعّالة تتسم بكفاءة الاستهداف، في إطار رؤية متكاملة ومتسقة لتحسين مستوى المعيشة، وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين»

مبادرة فائدة القروض الميسرة



تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وتبلغ تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ١٧٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧

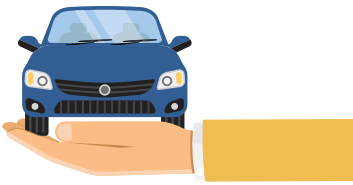
برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل



تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل نحو ٣,٥ مليار جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧

ويستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعي للأسر المستهدفة بما يؤدى إلى تخفيض دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

برنامج دعم تمويل السيارات صديقة البيئة



تبلغ تقديرات برنامج دعم السيارات صديقة البيئة نحو ٥,٥ مليار جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ وذلك لتقديم الدعم للمصنعين المحليين لصناعة السيارات بالكهرباء.

دعم الأدوية وألبان الأطفال:



يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية.

ويتم صرف هذا الدعم لوزارة الصحة والسكان حيث تبلغ تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو ٥,٠ مليار جنيه.



«مبادرة حياة كريمة» الريف المصري بخطة عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦) (ووزارة التنمية المحلية)

المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»..أكبر مشروع لتنمية الريف المصرى

أطلقت المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» في يناير ٢٠١٩ بتوجيهات من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى، ثم تحولت في عام ٢٠٢١ إلى أكبر مشروع تنموي متكامل في تاريخ الريف المصري باستثمارات كلية متوقعة للمبادرة بمراحلها الثلاث تبلغ نحو ١,٠ تريليون جنيه مصري، مستهدفة تحسين جودة الحياة والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية المستدامة في القرى الأكثر احتياجاً. استهدفت المبادرة سد الفجوات التنموية في كافة القرى (٤٥٨٤ قرية). حظيت المبادرة باعتراف دولى من منظمة الأمم المتحدة (UNDESA) التي أدرجتها على منصتى «مسرعات تحقيق أهداف التنمية المستدامة» و«أفضل الممارسات» كنموذج رائد للتخطيط التشاركي من الأسفل إلى الأعلى تقديراً لدورها في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في الريف المصري، وتأكيداً على كفاءة المبادرة في تبني منهجية التخطيط التشاركي من الأسفل إلى الأعلى.

مرحلة التأسيس واختبار النموذج (٢٠١٩ – ٢٠٢٠)

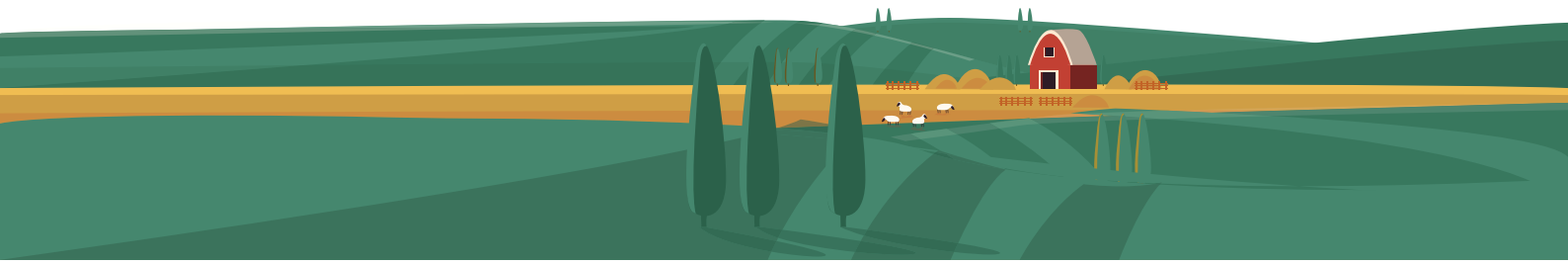
تركز العمل في هذه الفترة على الاستهداف الجغرافي الحرج لأكثر ٣٧٥ قرية فقراً (تتجاوز نسبة الفقر فيها ٧٠٪، تم ضخ حوالي ١٣,٥ مليار جنيه، أسفرت عن رفع كفاءة وتطوير ١١,٦ ألف منزل تفتقر للمقومات الآدمية، وتركيب أكثر من ٩,٤ ألف عمود إنارة) مثل قرى مركز «أبو تيج» بأسيوط، حيث تم إدخال خدمات الصرف الصحي والإنارة التأسيسة لأول مرة لمجتمعات كانت معزولة خدمياً.

٣٧٥ قرية الأكثر فقراً

١٣,٥ مليار جنيه الاستثمارات الكلية

١١٦٠٠ منزل مطور رفع كفاءة المنازل

٩٤٠٠ عمود انارة تم تركيبهم



المرحلة الأولى (٢٠٢١/٢٠٢٢ – ٢٠٢٥/٢٠٢٦)

انطلقت كمشروع قومي متكامل لتطوير الريف المصري. استهدفت ٢٠ محافظة، و٥٢ مركزاً، و٣٣٣ وحدة محلية، و١,٤٧٧ قرية. بلغ إجمالي الاستثمارات المخصصة لها ٣٥٠ مليار جنيه، وتم إنفاق نحو ٣٠٠,٦ مليار جنيه بنسبة ٨٨٪ من إجمالي المخصصات. استفاد من تلك الاستثمارات ١١,٠ مليون مواطن يمثلون ٦١٪ من إجمالي عدد المستفيدين في المرحلة ١٨,٠ مليون مواطن. تضمنت المرحلة تنفيذ أكثر من ٢٧ ألف مشروع، شملت إنشاء وتطوير محطات وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وأكثر من ١,١٠٠ وحدة صحية و٢٤ مستشفى، وأكثر من ١٥ ألف فصل دراسي، إلى جانب توصيل الغاز الطبيعي، ومد شبكات الكهرباء والألياف الضوئية، ورصف الطرق، وإنشاء مجمعات الخدمات الحكومية والزراعية، ومراكز الشباب، وتأهيل منازل الأسر الأولى بالرعاية.

٣٥٠ مليار جنيه إجمالي الاستثمارات	**٣٠٠٫٦ مليار جنيه** ما تم انفاقه	**٨٨٪** نسبة الإنفاق إلى إجمالي الاستثمارات	**٢٠** محافظة مستهدفة
١٨ مليون مواطن إجمالي المستهدفين	**١١ مليون** مواطن مستفيد من نسبة التنفيذ	**٦١٪** نسبة المستفيدين إلى إجمالي المستهدفين	**٢٧٠٠٠ مشروع** في مختلف القطاعات

المرحلة الثانية من مبادرة حياة كريمة (بدأ تنفيذها في العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وجارى استكمالها في العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧)

بدأ تنفيذها بالتوازي مع استكمال المشروعات المتبقية من المرحلة الأولى. تستهدف ١٦٦٧ قرية جديدة في ٢٠ محافظة، مع التركيز على دمج المعايير البيئية والاقتصاد الأخضر في كافة المشروعات. بلغ إجمالي الاستثمارات المخصصة لها نحو ١٥٠ مليار جنيه، وفق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما بدأت الدولة التنفيذ الفعلي بإدراج اعتمادات أولية قدرها ٢٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لبدء التنفيذ، وارتفعت المخصصات إلى ٤٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ لاستكمال مشروعاتها على أن تُستكمل التمويلات تباعاً وفق البرنامج التنفيذي للمشروعات.



١٦٦٧ قرية جديدة في ٢٠ محافظة

١٥٠ مليار جنيه إجمالي الاستثمارات المخصصة لهذه المرحلة

أبرز إنجازات مبادرة حياة كريمة

استهداف كافة القرى (٤٥٨٤ قرية) بحزمة خدمات متكاملة (مياه الشرب، الصرف الصحى، الغاز الطبيعى، الاتصالات والانترنت، مجمعات حكومية وزراعية، مراكز الشباب، مكاتب البريد، إنشاء وتطوير الوحدات الصحية والمستشفيات والمدارس.



إعطاء الأولوية لمحافظات الصعيد والمناطق الأكثر فقراً.

لأول مرة في خطط الاستثمار.



مبادرة «أنت حياة» (٢٠٢٤)

مبادرة تنموية وخدمية متكاملة تستهدف القرى المستفيدة من المبادرة الرئاسية، وتقدم قوافل طبية، وخدمات علاجية، ودعماً اجتماعياً، وبرامج للتوعية والتمكين الاقتصادي، والأنشطة الثقافية والرياضية، بما يسهم في وصول الخدمات مباشرة إلى المواطنين وتعزيز العائد التنموي للمبادرة، وقد شملت المبادرة ملتقيات توظيف وتدريب حرفي للسيدات على السجاد اليدوي والخياطة لربطهن بسلاسل التوريد

حزمة الحماية الاجتماعية التي تم إطلاقها في شهر رمضان (عام ٢٠٢٦) لمساندة الفئات الأولى بالرعاية لتحسين مستوي معيشتهم

أعلنت وزارة المالية فى فبراير ٢٠٢٦ إقرار حزمة فورية من «المساندة الاجتماعية « بحلول شهر «رمضان المبارك والعيد» لدعم الفئات الأولى بالرعاية والأقل دخلاً بتكلفة إجمالية ٤٠,٣ مليار جنيه (على أن تستمر حتى نهاية العام المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦)،

وهو مخصص إضافي نجحت الدولة في توفيره بفضل التحسن الملحوظ في عدد من المؤشرات الاقتصادية، وزيادة الإيرادات الضريبية، بهدف توجيه ثمار الإصلاح الاقتصادي مباشرة لدعم وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين.

شملت حزمة الحماية الاجتماعية خلال شهر رمضان المبارك والعيد ٢٠٢٦ ما يلي:

- تقديم دعم نقدي إضافي **بقيمة ٤٠٠ جنيه لنحو ١٠ ملايين أسرة** مقيدة على البطاقات التموينية.
- صرف مساندة نقدية إضافية لمستحقي برامج تكافل وكرامة والفئات المستهدفة في قانون الضمان الاجتماعى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٥.
- تخصيص **٣ مليارات جنيه** دعمًا إضافيًا للعلاج على نفقة الدولة ولعلاج الحالات الحرجة المسجلة على قوائم الانتظار، بما يسهم في تسريع تقديم الخدمات الصحية للفئات الأكثر احتياجًا.
- تخصيص ١٥ مليار جنيه لمبادرة حياة كريمة « لتسريع تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى، وسرعة الانتهاء من نحو **١،٠٠٠ مشروع** تنموي في القرى المستهدفة.
- تخصيص **٣ مليارات جنيه** إضافية لزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة خلال الفترة من فبراير إلى يونيو ٢٠٢٦ لدعم علاج غير القادرين.
- تخصيص **٣,٣ مليار جنيه** لبدء تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل في محافظة المنيا اعتبارا من ١ أبريل ٢٠٢٦، مع تحمل الخزانة العامة اشتراكات غير القادرين.
- تخصيص ٨ مليارات جنيه لرفع سعر توريد القمح المحلي إلى **٢،٥٠٠ جنيها** للأردب بدلا من ٢،٢٠٠ جنيه دعمًا للمزارعين وتعزيز الأمن الغذائي.
- بالإضافة الى حزمة الحماية الاجتماعية الموضحة قامت وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة التموين والتجارة الداخلية والهيئة العامة للسلع التموينية بإتاحة ١٠ مليار جنيه لشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية لسداد مستحقات مزارعي قصب السكر لدعم ومساندة المزارعين.



٩

الوفاء بالاستحقاقات الدستورية[١] لقطاعي (التعليم والصحة) دعماً للإستثمار في رأس المال البشري

تلتزم الحكومة بتعزيز الاستثمار في الإنسان من خلال إعطاء الأولوية لقطاعي الصحة والتعليم في الموازنة الجديدة لضمان مستقبل أفضل ورفاهية مستدامة لجميع المواطنين، على نحو يتكامل مع جهود بناء الإنسان المصري

تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة بـ ٨٦٢,٩ مليار جنيه (٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والتعليم بـ١,٢٢٩,٧ مليار جنيه (٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والبحث العلمي ٢٠٥,٢ مليار جنيه (١٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتشمل التعليم قبل الجامعي بملغ ٨١٧.٣ مليار جنية (بنسبة ٤٪ من الناتج المحلي) ،وايضا التعليم العالي والجامعي بملغ ٤١٢,٤ مليار جنية (بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي)

الأولوية في الموازنة الجديدة للصحة والتعليم

التعليم

مقابل زيادة المصروفات العامة بنحو ١٣٪

٢٠٪
زيادة في ميزانية التعليم

٧,٨ مليار جنيه مصري
مخصصة في الموازنة الجديدة لطباعة الكتب المدرسية للتعليم قبل الجامعي

٧ مليار جنيه مصري
مخصصة للتغذية المدرسية للطلاب



الصحة

٣٠٪
زيادة في ميزانية الصحة

٩٠,٥ مليار جنيه مصري
مخصصة لهيئة الشراء الموحد، بنمو سنوي ٢٥٪ لدعم توفير الأدوية والمستلزمات الطبية للقطاع الصحي

٤٧,٥ مليار جنيه مصري
مخصصة للعلاج على نفقة الدولة، ودعم التأمين الصحي والأدوية، بنمو سنوي ٦٩٪

مخصصات إضافية لتنفيذ نظام التأمين الصحي الشامل في محافظة المنيا لتوفير خدمات عالية الجودة لجميع أفراد الأسرة



١ الاستحقاق الدستوري: كما تتوافق البيانات المعروضة مع ما تضمنته مواد الدستور رقم (١٨ و١٩ و٢١ و٢٣) لعام ٢٠١٤ بتخصيص نسب من الإنفاق على قطاعات الصحة بنحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع التعليم ما قبل الجامعي ٤٪، والتعليم الجامعي ٢٪، والبحث العلمي ١٪. حيث يشمل الإنفاق لتلك القطاعات ليس فقط المخصص للجهات الموازنية ولكن تم اضافة انفاق يتم من قبل الهيئات الاقتصادية وبعض الشركات والتي تندرج أيضا ضمن المخصصات الموجهة لكل من قطاعي الصحة والتعليم كما انها تفي بالاستحقاق الدستوري؛ حيث يشمل الإنفاق الخاص بالقطاع في الجهات الوظيفية بالاضافة الى اى جهات أخرى مرتبطة بنفس النشاط مثل مستشفيات الشرطة والدفاع والأزهر والتأمين الصحي الشامل والبرامج الخاصة به وبالنسبة للتعليم على سبيل المثال مدارس هيئة المجتمعات العمرانية في المدن الجديدة ، ايضا يتم اضافة نصيب هذه الجهات من اعباء خدمة الدين حيث استفادت هذه القطاعات من الصحة والتعليم من هذه الديون.

- زيادة كبير في مخصصات التنمية البشرية عن موازنة العام السابق والانحياز للمواطن.
- ضمان خلق حيز مالي في الموازنة لتوفير الإنفاق على التنمية البشرية والتعليم والصحة بالاستمرار في تحقيق فائض أولي من خلال جهود تعظيم الإيرادات العامة وزيادة كفاءة الإنفاق العام.
- يتم العمل والتعاون مع وزارتي الصحة والتعليم على برامج متطورة أكثر تأثيرًا في مسار تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

أولاً: قطاع الصحة

استمرار جهود تحقيق تطوير شامل لقطاع الصحة لتحقيق حياة كريمة لكل المواطنين مع الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي

مخصصات قطاع الصحة بموازنة عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧:

بلغت مخصصات الصحة في موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو

٨٦٢.٩ مليار جنيه

بزيادة بنحو ٢٤٤.٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٩.٦٪) عن العام السابق

التأمين الصحي بموازنة العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧

تبلغ تقديرات دعم البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو ١٦,٦ مليار جنيه وتنقسم هذه المخصصات إلى ما يلي:

١٥,٧ مليار جنيه

مخصصات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل):

تتحمل الخزانة العامة للدولة نحو ١٥,٧ مليار جنيه لدعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧، بنسبة زيادة ١٥,٨٪ عن موازنة العام السابق ويمثل قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين بما فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين.



المحافظات التي تم تفعيل منظومة التأمين الصحي الشامل فيها بنسبة ١٠٠٪:
بورسعيد – جنوب سيناء – الإسماعيلية – الأقصر – أسوان – السويس.

ومن المخطط التشغيل بنسبة ٧٥٪
بمحافظة المنيا وبنسبة ٢٥٪ بمحافظة مرسي مطروح.



٣٩٠ مليون جنيه

مخصصات دعم التأمين الصحي للطلاب:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي للطلاب في مشروع موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو ٣٩٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة التي تحصل على إعانة والمعاهد الأزهرية ومعاهد معاوني الأمن وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٦,٥ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب و٢٤ جنيه لطلاب معاهد معاوني الأمن.



٣٨ مليون جنيه

مخصصات دعم التأمين الصحي للمرأة المعيلة:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو ٣٨ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدات يبلغ نحو ١٩١,٥ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

١٧٢ مليون جنيه



مخصصات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو ١٧٢ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١١,٤ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طفل.

٢٠٠ مليون جنيه



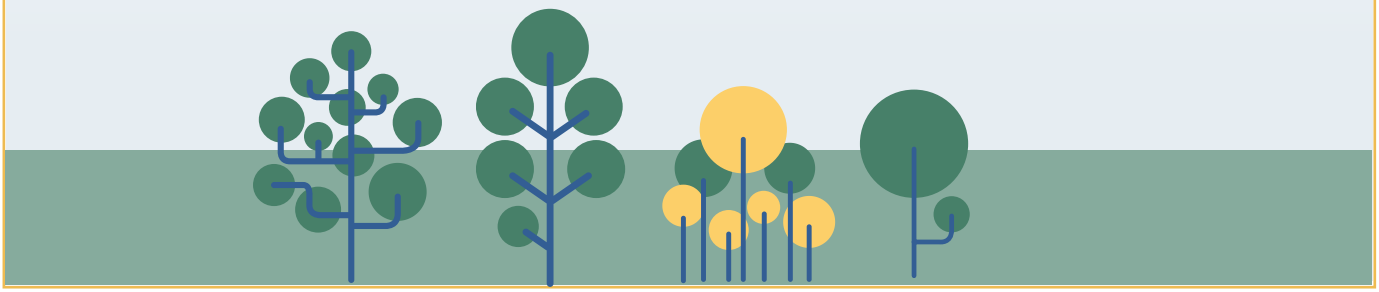
مخصصات دعم التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو ٢٠٠ مليون جنيه.

١٠٠ مليون جنيه

مخصصات دعم التأمين الصحي للفلاحين:

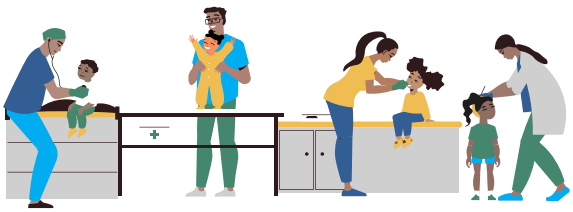
تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الفلاحين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠ جنيه سنوياً.



أهم المبادرات في (مجال الصحة):

(المصدر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

- مبادرة ١٠٠ مليون صحة للكشف عن فيروس (سي) والأمراض غير السارية.
- مبادرة التأمين الصحي الشامل لتغطية كافة محافظات الجمهورية.
- مبادرة الكشف المبكر عن الأنيميا والسمنة والتقزم.
- مبادرة الاكتشاف المبكر للإعاقة.
- مبادرة مكافحة مسببات ضعف وفقدان الإبصار (نور الحياة).
- مبادرة دعم صحة المرأة المصرية الكشف المبكر عن أمراض الثدي، والأمراض غير السارية.
- مبادرة الاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع.
- مبادرة دعم صحة المرأة والجنين.
- مبادرة متابعة وعلاج الأمراض المزمنة، والكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي.
- مبادرة القضاء على قوائم الانتظار للتدخلات الجراحية.
- المبادرة الرئاسية – المستشفيات النموذجية.
- المبادرة الرئاسية للاكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما.
- المبادرة الرئاسية لدعم الاستثمار في مقدمي الخدمة الصحية.
- المبادرة الرئاسية للعلاج على نفقة الدولة.
- المبادرة الرئاسية لضمور العضلات.
- المبادرة الرئاسية للكشف المبكر وعلاج الأورام السرطانية.
- مبادرة القضاء على البلهارسيا.
- مبادرة الرعاية الأساسية.



أهم التوجهات الاستراتيجية لتنمية (قطاع الصحة) بحلول عام ٢٠٣٠

(المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

- **إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية ٢٠٢٥-٢٠٢٩**: لتمثل حجر الأساس في التحول الجوهري لدور وزارة الصحة والسكان، وتطوير قطاع الرعاية من خلال الاستخدام الاستراتيجي لتقنيات المعلومات والاتصالات لتحقيق مستقبل صحي أكثر كفاءة وإنصافاً واستدامة.
- **إنشاء منظومة صحية رقمية متكاملة**: تُركز على الإنسان بحلول عام ٢٠٢٩، وتضمن وصولاً آمناً وعادلاً لخدمات صحية عالية الجودة، وتوحيد البيانات على المستوى الوطني لخدمة متخذي القرار.
- **مستهدف تحسين تقييم مصر في مؤشر «نضج الصحة الرقمية» الصادر عن منظمة الصحة العالمية** : من «متوسط: ٣ درجات» عام ٢٠٢٣ إلى تقييم «مرتفع: ٥ درجات» بحلول عام ٢٠٣٠.
- **تنفيذ مستهدفات استراتيجية الصحة الرقمية الخاصة بنسبة السجلات الصحية الإلكترونية**: بحيث لا تقل عن ٦٠٪ من حالات التردد عام ٢٠٢٨ وكذا اعتماد أول ٢٠ ألف شخص من العاملين في مجال الرعاية الصحية الرقمية.
- **التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي**: خاصة في أدوات الفحص والتشخيص للأمراض السائدة (مثل السكري، مرض الكلى المزمن، سرطانات الثدي، الكبد، وأمراض القلب)، والطب الدقيق وعلاج السرطان الشخصي.



أهم المشروعات المستهدفة (بقطاع الصحة) في خطة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

(المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

أولاً: مشروعات مستهدف نهوها

- الانتهاء من ٢٩ مشروعاً تتخطى نسبة تنفيذها ٧٠٪، أبرزها إنشاء وتطوير مستشفيات بمختلف المحافظات منها (المعامل المركزية ببدر، أشمون، شربين، ديروط، ومستشفيات بمحافظات الصعيد، وسيناء).
- استكمال ٤٢٩ مشروعاً، تشمل تطوير وتجهيز ٢٥٤ مستشفى (رعاية علاجية ومتخصصة ونفسية)، واستكمال مشروعات مراكز تنمية الأسرة المصرية.
- تطوير وتجهيز ١٢ مركزاً لتجميع البلازما في ١٢ محافظة مختلفة.
- استكمال الأعمال بـ ٧٦ مستشفى و٥ مشروعات للوحدات ضمن المرحلة الثانية لمنظومة التأمين الصحي الشامل في عدد ٥ محافظات.

ثانياً: مشروعات مستهدف البدء في تنفيذها

- البدء في ١٣ مشروعاً جديداً، يتركز معظمها في محافظة الإسكندرية بإنشاء ١١ مستشفى ومجمعاً طبياً (مثل مستشفيات العجمي، العامرية، المنتزه)، ومستشفى للصحة النفسية بشمال سيناء.

ثالثاً: مشروعات هيئة الإسعاف المصرية

- تدبير ١٠٠٠ سيارة إسعاف وتوريد معدات الشبكة الوطنية الموحدة للطوارئ.
- البدء في ٥ مشروعات جديدة منها: إنشاء مركز إسعاف بالعلمين الجديدة، وميكنة غرف العمليات، والتحول الرقمي للهيئة.

رابعاً: الهيئات التابعة (المستشفيات التعليمية وهيئة الرعاية الصحية)



- استكمال إنشاء مجمع التعليم الطبي، ومبنى للقدم السكري، وتنفيذ التحول الرقمي، ورفع كفاءة وتطوير المستشفيات والوحدات التابعة بكل من الأقصر وجنوب سيناء (مثل تطوير مستشفى سانت كاترين، طابا المركزي، ومستشفى شرم الشيخ الدولي).

ثانياً: قطاع التعليم

مخصصات قطاع التعليم بالعام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧:

بلغت مخصصات التعليم في العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو

١,٢٢٩,٧ مليار جنيه

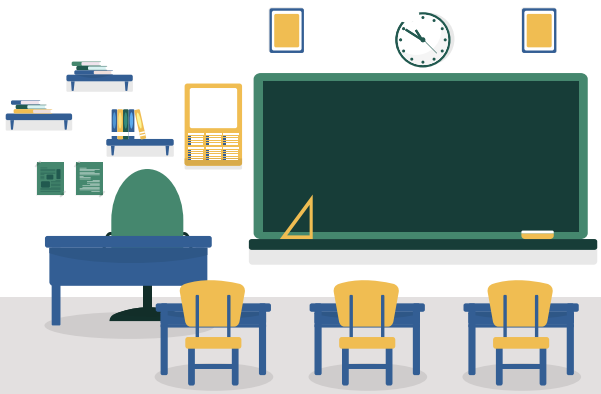
بزيادة بنحو ١٨٦,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٧,٩٪) عن العام السابق

وتشمل أهم المشروعات في قطاع (التعليم العالي)

(المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

مشروعات جاري استكمالها وترميمها (عدد ٤ مشروعات):

- تشمل المشروعات الجاري العمل على استكمالها وتجهيزها كلاً من استكمال تشطيب وتجهيز المبنى الرئيسي والمدرجات بالفرع الدولي لجامعة القاهرة بمدينة ٦ أكتوبر بمحافظة الجيزة، واستكمال شبكة المرافق الشاملة (التغذية، الصرف الصحي، الطرق الداخلية، الإنارة) بمقر جامعة أسوان بصحاري، واستكمال ترميم قصر الزعفران من الداخل والخارج بجامعة عين شمس، بالإضافة إلى استكمال أعمال الصرف المالي على البعثات التعليمية المصرية بالدول الأجنبية.



مشروعات جديدة يتم البدء في إنشائها (عدد ١٠ مشروعات):

- إنشاء المبنى الإداري والتعليمي لكلية الحقوق بجامعة بورسعيد، وإنشاء وتجهيز المبنى الإداري للجامعة بطنطا، وإنشاء مبنى مدرج صيدلة ومصنع أدوية تعليمي بالإسماعيلية بجامعة قناة السويس، وإنشاء المبنى الإداري والفصول الدراسية (أ، ب) بكلية التجارة بمدينة السادات، وإنشاء مبنى كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة العريش، وإنشاء مبنى كلية علوم البحار بمدينة أبو رديس بمحافظة جنوب سيناء لجامعة السويس، وإنشاء كليتي الزراعة والطب البيطري لفرع جامعة الإسكندرية بمدينة إنجامينا بدولة تشاد، وإنشاء مبنى المدرجات بكفر سعد بجامعة بنها، بالإضافة إلى مشروعين لإنشاء مباني المرحلة الثالثة للجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا ببرج العرب.

المستشفيات الجامعية ٢٠٢٧

(المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

تنفيذ ١٤ مشروعاً استراتيجياً من أصل ٢٠٥ مشروع

تستهدف الدولة الانتهاء التام من ٥٥ مشروعاً كلياً (منها ٢٢ مشروعاً جاري إنهاؤها)، ويبرز منها بالاسم ثمانية مشروعات محددة وهي:

- استكمال تشطيبات مستشفى الطوارئ بجامعة كفر الشيخ، وإنشاء الموقع العام لمستشفى الطوارئ والأورام والعيادات الخارجية بجامعة كفر الشيخ، واستكمال وتجهيز مستشفى بجامعة الزقازيق بمحافظة الشرقية، وإنشاء مبنى مستشفى جراحات الأطفال التخصصية بمستشفيات جامعة عين شمس، وإنشاء المستشفى النموذجي للطوارئ بمستشفى الدمرداش بجامعة عين شمس، وإنشاء وتجهيز معهد الأورام الجديد ٥٠٠ سرير بالشيخ زايد بمحافظة الجيزة، بالإضافة إلى ميكنة المستشفيات الجامعية بالديوان العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي..

مشروعات جاري استكمالها (عدد ١ مشروع تفصيلي):

- يقتصر هذا البند تفصيلياً على مشروع استكمال منشآت مستشفى ثابت للأمراض المتوطنة بالهرم التابع لجامعة القاهرة.

مشروعات جديدة يتم البدء في إنشائها (عدد ٥ مشروعات):

- تشمل مشروعات الإنشاء والبدء الجديدة بقطاع الرعاية الطبية الأكاديمية كلاً من إنشاء المستشفى الجامعي بجامعة السويس بقسم عتاقة، وإنشاء مستشفى الأطفال الجامعي بجامعة قناة السويس بمحافظة الإسماعيلية، وإنشاء مستشفى الأورام بشرق النيل بجامعة بني سويف، وإنشاء مستشفى الأورام الجديدة بجامعة أسيوط، بالإضافة إلى إنشاء وتجهيز المستشفى الجامعي بجامعة العاصمة (المجمع الطبي).

وتشمل أهم المشروعات في قطاع (البحث العلمي)

(المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

- إنشاء مقر وكالة الفضاء الإفريقية بالديوان العام للبحث العلمي، وإنشاء مدينة العلوم والتكنولوجيا لأبحاث وصناعة الإلكترونيات بمعهد بحوث الإلكترونيات.



أهم المشروعات في قطاع (التعليم قبل الجامعي)

(المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

أولاً: مستهدفات المدى القريب – العام المالي (٢٠٢٦/٢٠٢٧):

- إنشاء وتجهيز عدد ١٦٧ فصل جديد بقطاع التعليم الفني والمهني.
- إنشاء وتشغيل عدد ١٠ مدارس فنية تطبيقية جديدة كمدارس تكنولوجيا تطبيقية.
- إنشاء وتجهيز عدد ١٠٠ مدرسة مصرية يابانية.
- إنشاء وتجهيز عدد ٢١ مدرسة رسمية متميزة ولغات.
- إنشاء وتجهيز عدد ٤ مدارس جديدة للمتفوقين (STEM) لتضاف للمنظومة.
- إنشاء غرف وجداريات تعليمية جديدة لتطبيق نظام الجدارات في عدد ٤٤٥ مدرسة فنية.
- إحلال وتجديد (هدم وإعادة بناء) عدد ٤٠٠ فصل بقطاع التعليم الفني والمهني.
- إعادة تأهيل وتطوير عدد ١٠٠٠ مدرسة فنية قائمة للمشاركة مع القطاع الخاص.
- تطبيق وتجهيز نظام الجدارات الفنية بعدد ٧٣ مدرسة فنية قائمة.
- تطوير ورفع كفاءة عدد ١٦٠٠ مدرسة قائمة بمختلف المحافظات.
- تطوير ورفع كفاءة مقرات المديريات التعليمية بعدد ٨٠ مبنى إداري.
- تطوير وتجهيز عدد ٣١ مدرسة من مدارس المتفوقين القائمة.
- طرح واستكمال عدد ١٣ ألف فصل بمختلف المحافظات على مستوى الجمهورية.
- توفير وأتمتة أجهزة التابلت المدرسي لطلاب الصف الأول الثانوي العام والفني بعدد ١,٢ مليون جهاز.
- توفير وتأمين الأراضي التعليمية عبر نزع ملكية وسداد مستحقات عدد ٣٣ قطعة أرض مقام عليها مدارس.
- ربط وتحديث المدارس المصرية بخدمات الإنترنت فائق السرعة عبر الألياف الضوئية بنسبة سنوية تبلغ ١٠٪.



تابع: أهم المشروعات في قطاع (التعليم قبل الجامعي)

المصدر: خطة التنمية الإقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦ وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية

- تعديل وتحسين مؤشر إتاحة فصول التعليم المتميز والتنافسي (رسمي لغات، رسمية متميزة، النيل، الدولية) لتصل إلى نسبة مستهدفة ٨,٢٪ من إجمالي الفصول.
- تشغيل وتفعيل الهيئة القومية لضمان جودة واعتماد التعليم الفني والتقني والتدريب المهني (إتقان).
- تشغيل وتفعيل أكاديمية معلمي التعليم الفني والتقني والتدريب المهني(CEGAT) لتوفير الإطار المؤسسي للجودة.
- تعزيز دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المدارس الفنية الزراعية لرفع كفاءة القوى العاملة بالقطاع.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لدعم المدارس الفنية المتخصصة تكنولوجياً وفنياً في مجالات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات وتحديث المعدات والبرامج.
- مواصلة تحويل المدارس الفنية القائمة إلى مدارس تكنولوجيا تطبيقية بمواصفات قياسية واعتماد دولي عبر الشراكات الدولية.
- إحلال وتجديد المباني التعليمية والمدارس القائمة المعرضة للغلق لسوء حالتها الإنشائية.
- توفير وإتاحة بيئة تعليمية دامجة وشاملة لدمج ذوي القدرات الخاصة وذوي الهمم بمدارس التعليم قبل الجامعي والتربية الخاصة.
- التوسع في تفعيل وحدات محاكاة الخدمات الفندقية والسياحية، وإنشاء مراكز تميز بالمحافظات السياحية لتقليل العمالة الأجنبية.



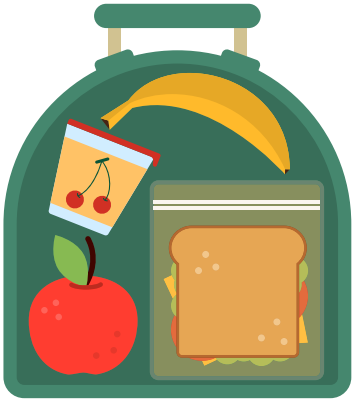
ثانياً: مستهدفات ومؤشرات المدى المتوسط للتعليم قبل الجامعي (رؤية مصر ٢٠٣٠):

المصدر: خطة التنمية الإقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦ وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية

- زيادة وتوسيع أعداد مدارس التعليم الفني لتصل إلى المستهدف البالغ ١٢٥٠ مدرسة بحلول عام ٢٠٣٠.
- زيادة وتوسيع أعداد الفصول بمدارس التعليم الفني لتصل إلى ما يتراوح بين ٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠ فصل بحلول عام ٢٠٣٠.
- تطوير معدلات كثافة الفصول بالتعليم الابتدائي لخفضها من متوسط ٥٣ طالباً بالفصل إلى المتوسط المستهدف البالغ ٣٠ طالباً بالفصل بحلول عام ٢٠٣٠.
- تطوير معدلات كثافة فصول مدارس التعليم الفني لخفضها من متوسط ٣٩ طالباً بالفصل إلى المتوسط المستهدف البالغ ٣٠ طالباً بالفصل بحلول عام ٢٠٣٠ (بنسبة خفض تتجاوز ٥٪).
- التوسع في فصول التعليم المتميز والتنافسي لزيادة نسبتها الكلية من ٧٪ لتصل إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة القيد للأطفال بمرحلة رياض الأطفال (الفئة العمرية ٤–٦ سنوات) لتصل إلى ما لا يقل عن ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة طلاب التعليم الفني من جملة طلاب مرحلة التعليم الثانوي العام والفني لتصل إلى ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- زيادة نسبة خريجي مدارس التكنولوجيا التطبيقية والتعليم الفني والمهني الملتحقين بالتعليم الجامعي لتصل إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- زيادة مؤشر أعداد المدارس التكنولوجية التطبيقية من جملة المدارس الفنية لتصل النسبة المستهدفة إلى ٦٥,٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- تطوير مؤشر خفض نسبة الأمية العامة في المجتمع لتصل إلى ما يعادل الصفر الافتراضي بنسبة ٧٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- القضاء التام على ظاهرة التسرب المدرسي في مرحلة التعليم الأساسي لتصل النسبة المستهدفة إلى صفر بحلول عام ٢٠٣٠.
- زيادة تخصيص الإنفاق الحكومي والوصول بالمخصصات الدستورية لتصل إلى ما لا يقل عن ٣٪ للتعليم قبل الجامعي من الناتج المحلي الإجمالي.
- رفع نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الشهادة الإعدادية الحاصلين على مجموع أعلى من ٨٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.



برامج التغذية المدرسية في مصر



واصلت الدولة تنفيذ برامج التغذية المدرسية باعتبارها إحدى أدوات التدخل الفعّالة لتحسين الحالة الصحية للتلاميذ، وزيادة معدلات الحضور والانخراط في العملية التعليمية، خاصة في المناطق الريفية والأكثر احتياجًا. وتتم هذه البرامج بالتنسيق بين وزارات التعليم والصحة والتضامن الاجتماعي، وبدعم من شركاء دوليين مثل برنامج الأغذية العالمي، حيث تُقدَّم وجبات مدعّمة بالعناصر الغذائية الأساسية. وقد خصصت الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ نحو ٧ مليار جنيه لبرنامج التغذية المدرسية.

أمثلة لأهم المشروعات المزمع تنفيذها في موازنة البرامج والأداء بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧ والاعتمادات الخاصة بها

الوزارة	المشروعات	ملاحظات	إعتمادات الباب السادس (المبالغ بالألف)
وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	خدمات الإسكان	البرنامج القومى للاسكان الاجتماعى	٥٤,٩٣٥,٠٠٠
	خدمات الصرف الصحي		٧٢,٢٣٥,٩٨٧
	خدمات الطرق		٢٠,٩٧٩,٣٩٥
	خدمات مياه الشرب		٢٦,٦٤٩,٤٠٤
وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية			**١٧٤,٧٩٩,٧٨٦**
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى	تطوير المدارس القائمة	تطوير ورفع الكفاءة المدارس	٥,١٥٥,٠٠٠
	تطوير وتحسين جودة العملية التعليمية	إعادة تأهيل مدارس التعليم العام	٧٦٩,٠٠٠
		اعادة تأهيل مدارس التعليم الفنى	٣٥٢,٠٠٠
	توفير فصول دراسية	مع «تطوير وتحسين جودة العملية التعليمية»	٩٠,٥٠٠
		احلال وتجديد مدارس تعليم اساسى	٥,٠٩٢,٠٠٠
		احلال وتجديد مدارس تعليم فنى	٤٤٥,٠٠٠
		احلال وتجديد مدارس ثانوى عام	٤٤٧,٦٠٠
		انشاء وتجهيز فصول تربية خاصة	٣٩,٠٠٠
		انشاء وتجهيز فصول تعليم اساسى	٥,٨٠٣,٠٠٠

الوزارة	المشروعات	ملاحظات	إعتمادات الباب السادس (المبالغ بالألف)
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى	توفير فصول دراسية	انشاء وتجهيز فصول تعليم فنى	١٩٨,٠٠٠
		انشاء وتجهيز فصول ثانوى عام	٢٩٢,٤٠٠
		انشاء وتجهيز فصول رسمى لغات ومتميز	٤٤٧,٥٠٠
		انشاء وتجهيز فصول مدارس متميزة	١,٤٥٢,٠٠٠
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى			**٢٠,٥٨٣,٠٠٠**
وزارة الشباب والرياضة	التوسع في توفير المنشآت الرياضية		١,٠٨٧,٠٠٠
	التوسع في توفير المنشآت الشبابية		٦٢٨,٩٧٤
وزارة الشباب والرياضة			**١,٧١٥,٩٧٤**
وزارة الصحة والسكان	إتاحة الخدمات الصحية		٤١,٧٣١,٤٠٢
	منظومة التأمين الصحى الشامل		٣٦,٨١٢,١٠٤
وزارة الصحة والسكان			**٧٨,٥٤٣,٥٠٦**
وزارة الثقافة	التوسع في إتاحة الخدمات الثقافية		١,٠٥١,٢٥٠
وزارة التضامن الاجتماعى	مشروعات مجمعات الخدمات الإجتماعية		٤٥,٦٠٠



١٠ إصلاحات المالية العامة بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة

- إستكمال مسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال وتطبيق حزم التسهيلات الضريبية والجمركية والعقارية
- نسعى لتغيير الواقع الضريبي للأفضل والتحول لثقافة خدمة العملاء
- تعظيم موارد الدولة لتوفير الحيز المالي للإنفاق بشكل أكبر وأكثر تأثيرًا في حياة الناس وتحسين مستوى الخدمات العامة للمواطنين والمستثمرين،

نستهدف زيادة الإيرادات العامة إلى ٤,١ تريليونات جنيه مقابل ٣,١ تريليون جنيه العام السابق منها زيادة بنحو ٨٧٥ مليار جنيه إيرادات ضريبية في ضوء تحسن النشاط الإقتصادي وزيادة مشاركة القطاع الخاص لقيادة قاطرة التنمية.

أهم بنود الأبواب الرئيسية للإيرادات العامة بموازنة العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧

البيان	٢٧/٢٦	٢٦/٢٥	٢٥/٢٤	٢٤/٢٣	٢٣/٢٢
	مشروع موازنة	موازنة	فعلى	فعلى	فعلى
إجمالي الإيرادات العامة	٤,٠٥٦,٣٧٥	٣,١١٩,٦١٠	٢,٦٤٤,١١٣	٢,٥٤٣,٦٩٠	١,٥٦٣,٩٢١
الضرائب	**٣,٥٢٩,٢٩٤**	**٢,٦٥٤,٧١٠**	**٢,٢٠٢,٢٨١**	**١,٦٢٨,٩٩٨**	**١,٢٥٨,٥٨٢**
الضريبة على الدخل	١,٣٤٧,٢٠٠	٩١٥,٧٠٨	٨٣٦,٨٠٤	٦٨٢,٧٩٥	٥١٦,٢٨٦
الضرائب على الممتلكات	٤٧٣,٩٩٨	٣٦١,٦٨٩	٣٢٠,٩٢٠	١٧٩,٣٠٤	١٢٥,١٥٧
ضريبة القيمة المضافة	١,٣٩٩,٩٣٧	١,١٠٣,٥٥٦	٩١٦,١٥٧	٦٨١,٥٠٣	٥٥٥,٥٥٦
الضرائب الجمركية	١٥٠,٦٩٣	١٣٥,٧٧٧	١١٠,٧٢٧	٧٥,٤٧٨	٥٩,٣٩٠
باقى الإيرادات الضريبية	١٥٧,٤٦٥	١٣٧,٩٨٢	١٧,٦٧٣	٩,٩١٨	٢,١٩٣
المنح	**١٩,٧٦١**	**٩,٤٨٦**	**١٦,٩٠٣**	**١١,٩٠٩**	**٥,٤٣٢**
الإيرادات الأخري	**٥٠٧,٣٢٠**	**٤٥٥,٤١٤**	**٤٢٤,٩٢٩**	**٩٠٢,٧٨٣**	**٢٩٩,٩٠٧**

التسهيلات الضريبية

نتائج إيجابية ومتميزة بعد إطلاق الحزمة الأولي من مبادرة التسهيلات الضريبية، وبداية قوية لمسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال

تواصل وزارة المالية تنفيذ حزمة متكاملة من التسهيلات الضريبية والجمركية والعقارية لتخفيف الأعباء ودعم الاستثمار.

أدت جهود الإصلاحات الضريبية وتزايد الثقة والشراكة مع قطاع الاعمال وتزايد نصيب القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وضم الاقتصاد غير الرسمي إلى توسيع القاعدة الضريبية

نتائج محفزة بعد حزمة التسهيلات الضريبية الأولى حيث زادت الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ مع تحسن النشاط الاقتصادي، وانعكاساً للسياسات والإصلاحات الداعمة لاستعادة ثقة الممولين ومجتمع الاعمال في المنظومة الضريبية وتطوير وتبسيط الإدارة الضريبية والتي ساهمت في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الالتزام الطوعي من جانب الممولين.

زادت الإيرادات الضريبية بنحو ٣٥٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ثم بنحو ٢٧,٥٪ في الفترة يوليو - مايو للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وبارتفاع مقدر بنحو ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامين.



تواصل وزارة المالية تنفيذ حزمة متكاملة من التسهيلات الضريبية والجمركية والعقارية لتخفيف الأعباء ودعم الاستثمار.

تأتي الحزمة الثانية استجابةً لمقترحات مجتمع الأعمال، في إطار تعزيز الثقة والشراكة مع الممولين، مع تطوير الخدمات الضريبية بالاعتماد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتبسيط الإجراءات وتحسين تجربة الممولين.

النقاشات مع البرلمان المصري تقر تعديلات جوهرية لـ ٨ قوانين تستهدف تبسيط وتسهيل وتنفيذ التسهيلات الضريبية ضمن حزمة الإصلاحات الضريبية الثانية، بهدف دعم تنافسية الاقتصاد المصري، كما يلي:

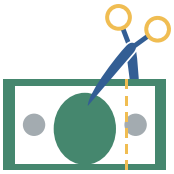
<u>تجارة الترانزيت:</u>

- اعفاء تجارة الترانزيت من ضريبة القيمة المضافة للسلع العابرة والخدمات المؤداة عليها لزيادة تنافسية المراكز اللوجيستية لمصر، مما يساهم فى توليد فرص عمل جديدة.



ضريبة القيمة المضافة

- خفض ضريبة القيمة المضافة على الأجهزة الطبية من ١٤٪ إلى ٥٪ لدعم القطاع الصحي والصناعات الطبية بالتزامن مع تطبيق المرحلة الثانية من التأمين الصحي الشامل.
- إعفاء مدخلات أجهزة الغسيل الكلوي ومرشحات الكلى والأجزاء واللوازم من ضريبة القيمة المضافة.
- إعفاء مدخلات إنتاج الأجهزة التي تلبس أو تحمل أو تزرع في الجسم لتعويض نقص أو عجز أو عاهة من ضريبة القيمة المضافة.
- عدم خضوع الخدمات المالية المقدمة من الهيئة القومية للبريد لضريبة القيمة المضافة.
- زيادة مدة تعليق أداء ضريبة القيمة المضافة على الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج الصناعي والأجهزة الطبية لمدة أربع سنوات بدلاً من سنتين دعمًا للصناعة والاستثمار.
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة لكل الشركات التي تقدم الخدمات المالية غير المصرفية أيًا كانت الجهة الرقابية.



ضريبة الدخل وضريبة الدمغة

- رد الرصيد الدائن الذي مر عليه أكثر من ٣ أشهر للمشروعات المنضمة للنظام الضريبي المبسط بدلاً من ٦ أشهر، وتقليص مدة رد الرصيد الدائن للمشروعات الأخرى إلى ٤ أشهر بدلا من ٦ أشهر دعمًا للسيولة النقدية للمشروعات.
- إقرار حافز استثماري لتشجيع قيد الشركات بالبورصة لمدة ٣ سنوات مع ضمان زيادة حجم التداول والاستثمارات.
- إقرار ضريبة الدمغة بدلاً من ضريبة الأرباح الرأسمالية لخفض الأعباء وتحفيز الاستثمار والتداول في البورصة المصرية.
- تخفيض ضريبة الدمغة لغير المقيمين لتصبح ٠,٥ في الألف بدلاً من ١,٢٥ في الألف لتحقيق العدالة بين «المقيم» و «غير المقيم».
- إقرار حافز يعادل سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي، يضاف إلي تكلفة اقتناء الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة عند الاحتفاظ بها لمدة ٣ سنوات والتصرف فيها.
- منع الازدواج الضريبي بالنسبة لضريبة توزيعات الأرباح على الشركات المقيمة في مصر من خلال التحصيل مرة واحدة للشركات القابضة والتابعة تشجيعًا لمزيد من الاستثمار.
- زيادة قيمة «العوائد المدينة» المعتمدة التي تخصم من الوعاء الضريبي على قروض الشركات التي تساهم في مشروعات قومية في مجال البنية التحتية لخفض التكلفة.
- إعفاء الشركات التي تساهم في مشروعات قومية في مجال البنية التحتية من الضريبة المستقطعة من المنبع على القروض والتسهيلات الائتمانية الأجنبية،
- إصدار بطاقة ضريبية مؤقتة لمدة ٨ أشهر لاستكمال وتوسيع وتبسيط إجراءات تأسيس وترخيص النشاط بالشركات.

- تسهيل إعدام الديون صغيرة الحجم، وتخفيف الأعباء الإجرائية على الشركات التي تعمل في مجال تقديم التمويل.
- تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية حتى نهاية ديسمبر المقبل بهدف حل أكبر عدد من النزاعات بشكل طوعي.



ضرائب التصرفات العقارية

- ضريبة التصرفات العقارية كما هي للأفراد بنسبة ٢,٥٪ من قيمة بيع الوحدة مهما تكررت التصرفات العقارية.
- إعفاء كامل لضريبة التصرفات العقارية بين الأزواج والأولاد والفروع.
- زيادة مدة سداد ضريبة التصرفات العقارية لتصبح ٦٠ يومًا من تاريخ التصرف العقاري بدلاً من ٣٠ يوماً.
- سيتم اصدار موبيل ابليكشن للتصرفات العقارية.

إطلاق حزمة ثانية للإصلاح والتحفيز الضريبي بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

النجاح المشترك: استجابة قوية وثقة متبادلة

نشكر مجتمع الأعمال على ثقتهم واستجابتهم السريعة والقوية لحزمة الإصلاحات الضريبية الاولي. معاً، سننجح في الحزمة الثانية.



كارت التميز الضريبي للممولين الملتزمين

تمنحهم خدمات ومزايا إضافية



تقديم خدمات متميزة عبر ٣ مراكز ضريبية مميزة

لتحقيق نقلة في جودة الخدمات المقدمة



ضم نحو ٥٠ ألف ممول جديد

للنظام الضريبي المبسط والمتكامل



زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٢٧٪

من خلال جذب ممولين جدد طواعية ودون أعباء إضافية

- تستهدف الحزمة الضريبية الثانية دعم الممولين الملتزمين وتعزيز الثقة في المنظومة الضريبية، بما يسهم في تشجيع الامتثال الطوعي وتحسين بيئة الأعمال.
- من أهم الأهداف الاستراتيجية لوزارة المالية هو توسيع القاعدة الإنتاجية ورفع كفاءة الإنفاق وبناء شراكة حقيقية مع مجتمع الأعمال مما يعود بالنفع على جذب ممولين جدد وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة الامتثال الضريبي وبدون خلق أعباء إضافية جديدة مؤثرة على المواطن أو مجتمع الأعمال

أهم الإصلاحات الضريبية بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٧

تستهدف وزارة المالية تعبئة الحصيلة الضريبية بأكثر من ١٪ لتصل إلى ١٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ (وهو أعلى نقطة خلال الـ ٥ اعوام الأخيرة)، من خلال:

- حزمة التسهيلات الضريبية الثانية لتوسيع القاعدة الضريبية من خلال تبسيط النظم الضريبية وتسريع إجراءات رد ضريبة القيمة المضافة والتوسع في التحول الرقمي.
- تطوير منظومة الضريبة العقارية من خلال تطبيق حزمة من التسهيلات الجديدة للضريبة العقارية.
- توسيع نطاق استخدام منظومات الرواتب الإلكترونية ليشمل كافة شركات القطاع الخاص.
- إصلاحات على جانب الضرائب الدولية والتسعير التحويلي وتشمل إقرار قانون لتسهيل تبادل المعلومات التجارية المصرفية وإقرار قانون المالك المستفيد وفصل عمليات تدقيق التسعير التحويلي عن عمليات تدقيق ضريبة الشركات.
- ضمان مرونة وارتباط الحصيلة الضريبية بأداء القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل ريادة الأعمال والقطاعات الإنتاجية، وذلك من خلال زيادة الامتثال الضريبي



مصلحة الضرائب شريكاً حقيقياً للممولين لتحفيز الإمتثال الطوعي لتوسيع القاعدة الضريبية

- تأتي هذه الحزمة استجابة لعدد من المقترحات التي قدمها ممثلوا مجتمع الأعمال، مع الاستمرار في تفعيل النظام الضريبي المبسط للممولين الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم السنوي ٢٠ مليون جنيه.
- وترتكز الحزمة الثانية من الإصلاحات الضريبية على مجموعة من الإجراءات الرئيسية من أبرزها ما يلي:

١. حوافز إضافية للممولين الملتزمين ضريبيا

- استحداث «القائمة البيضاء» لتضم أفضل الممولين الملتزمين ومنحهم عدد من المزايا والحوافز الإضافية وعلى رأسها رد ضريبة القيمة المضافة بشكل سريع.
- استهداف ضم ١٠٠ ألف ممول جديد إلى النظام المبسط

٢. تعزيز ريادة الأعمال في الاقتصاد المصري

- وضع ضوابط تعريف الشركة القابضة وحد أدنى من الملكية في رأس المال، لتحقيق عدالة ضريبية في الالتزامات الضريبية بين الشركات التابعة المقيمة وغير المقيمة وبالتالي منح ميزة ضريبية للشركات القابضة في مصر.
- زيادة كفاءة منظومة رد ضريبة القيمة المضافة من خلال تبسيط وتسريع إجراءات رد الضريبة، بما يوفر سيولة أكبر للشركات المسجلة ويدعم نشاطها الاقتصادي.
- تدشين عدد من المراكز الضريبية للخدمات المتميزة وتكون البداية بمركزين داخل القاهرة الجديدة (التجمع) / العلمين الجديدة الساحل الشمالي).

٣. إصلاحات الجمارك

- ترتكز خطة إصلاح الجمارك على ثلاثة محاور رئيسية وهم:


خفض زمن الإفراج الجمركي


إجراءات تسهيل وميكنة المنظومة الجمركية


إجراءات إحكام الرقابة والحد من التهرب

- تم اتخاذ خطوات لتطوير المنظومة الجمركية والحد من التهرب من خلال إعداد خطة شاملة لتحديثها بالتعاون بين وزارة المالية (مصلحة الجمارك ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية. وتعكس هذه الخطة احتياجات ومتطلبات المشروعات الإنتاجية والغرف التجارية، وتهدف إلى دعم مجتمع الأعمال وتشجيع المستثمرين بما يسهم في تعزيز الصادرات ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وذلك عبر تبسيط الإجراءات وتحديث نظم العمل الجمركي. كما تسعى هذه الجهود إلى توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز كفاءة التحصيل.

٤. إصلاحات الضريبة العقارية

- تم إطلاق تطبيق الموبايل ابليكيشن للضريبة العقاريه، (وبلغ فى اول ١٠ ايام من تفعيل التطبيق عدد ٢٠ ألف مستخدم وتسجيل ١٣ ألف عقار).

- زيادة حد الإعفاء الضريبي للوحدة التي يتخذها المكلف سكناً خاصاً له ولأسرته بما يتماشي مع فلسفة القانون بمراعاة البعد الاجتماعي في ظل أثار حالة التضخم، ليصبح حد الاعفاء للوحدة السكنية ٨ مليون جنيه بدلا من ٢ مليون جنيه

- استحداث بند جديد برفع الضريبة عن المكلف إذا حالت الظروف الطارئة أو القوة القاهرة دون انتفاع المكلف بالعقار المبني أو استغلاله

- سرعة رفع الضريبة من تاريخ تحقق أياً من حالات الرفع بدلاً من تاريخ تقديم الطلب

- استحداث حكم يجيز اسقاط دين الضريبة ومقابل التأخير المتعذر تحصيلها في أحوال محددة تخفيفاً عن المكلفين المتنازعين على وعاء الضريبة فقد تم استحداث حكم يقضي بأن تكون الضريبة العقارية واجبة الأداء من واقع قرار لجنة الطعن وليس من واقع تقدير المأمورية المتنازع عليه



- استحداث حكم يضع حد أقصي لمقابل التأخير بحيث لا يتجاوز أصل دين الضريبة

أهم اولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام

- الموازنة الجديدة تنحاز للمواطن والمستثمر وتعزز النشاط الاقتصادي.
- الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ومساندة الإنتاج والتصدير تتصدر أولويات الإنفاق العام.
- ملتزمون بآليات التحوط لضمان التعامل المرن مع أي تحديات أو مخاطر محتملة.
- تحسين كل مؤشرات المديونية الحكومية.. وخلق مساحة إضافية للإنفاق على كل ما يهم المواطنين.

أهم إصلاحات المالية العامة

الإطار الموازني متوسط المدي

- تأتى أهمية هذا الإطار في تحديد أولويات الانفاق وتخصيص الموارد وفقاً لأهداف التنمية المستدامة والبرامج والمشاريع على مستوى كافة القطاعات والوزارات وهو ما يسهم في تحسين دقة التنبؤ بالاحتياجات التمويلية لتحقيق الأهداف متوسطة المدي والانضباط المالي وتحسين مستوى الشفافية وتقدير الحيز المالي المتاح للسياسات والبرامج الجديدة على المدى المتوسط.



- حيث تم تطبيقه بدء من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ويتم استكماله فى الوقت الحالي من خلال أن تقوم الوزارات خلال المرحلة المقبلة بإعداد مشروع موازنتها فى إطار ثلاث سنوات مستقبلية بما يساهم فى تحسين كفاءة الإنفاق العام.

التكامل مع منظومة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:

- في إطار جهود وزارة المالية لرفع كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الانضباط المالي وتوفير بيانات دقيقة ولحظية لمتخذي القرار، من خلال تحقيق التكامل بين النظم Oracle Hyperion, GFMIS, GPS, TSA، والنظم الإلكترونية بالمؤسسات الحكومية الأخرى،
- بهدف توفير وتبادل بيانات دقيقة ولحظية عن موقف الخطة الاستثمارية بين وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وبنك الاستثمار القومي.
- حيث سياهم هذا التكامل إيضاً فى ربط موازنات البرامج والأداء لوزارات مصر تمهيداً لتطبيق موازنة البرامج والأداء بشكل متكامل بدءاً من العام المالى ٢٠٢٨/٢٠٢٩.

موازنة البرامج والاداء

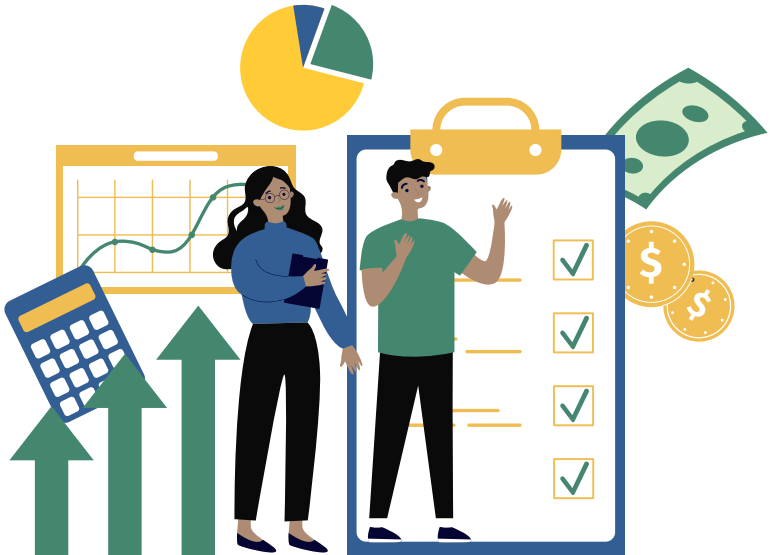
- تمثل موازنة البرامج والأداء من أهم الأدوات لربط السياسات ببرامج قابلة للتنفيذ، ومشروعات قابلة للقياس، ونتائج قابلة للتقييم.
- وسيتم تطبيقها كلياً بحلول العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٨، وبالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات الحكومية فقد تم الإنتهاء من إعداد وتكويد البرامج والأنشطة تمهيداً لتفعيلها على منظومة GFMIS بما يضمن توزيع مخصصات الإنفاق العام وفقاً لبرامج تتسق مع برنامج عمل الحكومة ورؤية مصر ٢٠٣٠ بما يضمن حوكمة وفاعلية الإنفاق العام.



- ويتم حالياً نشر موازنة البرامج والأداء بشكل مستقل على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية لحين دمج أنظمة GFMIS بشكل نهائي.
- كما تعمل وزارة المالية مع وحدات المالية ووحدات التخطيط في الوزارات التنفيذية لبناء القدرات في إطار إصلاحات موازنة البرامج والأداء.

موازنة البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين:

- في إطار اهتمام الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وعدالة التوزيع بين جميع فئات المجتمع تحرص وزارة المالية على مراعاة التوزيع العادل لاعتمادات الموازنة بشكل يراعى الاستجابة لمتطلبات النمو والتنمية لكافة قطاعات المجتمع وفئاته ومناطقه الجغرافية.
- لذلك تهتم الحكومة بالتعرف على الانفاق على مستوى القطاعات المختلفة في ضوء ما تخصصه الموازنة العامة للدولة لتنفيذ برامج دعم وتمكين فئات الأطفال – الشباب – المسنين من الجنسين، مع مراعاة ذوي الإعاقة من هذه الفئات بما يساعد على تحقيق مستهدفات الاستراتيجيات الوطنية مثل الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان،
- وذلك عن طريق تحديد الفجوات والمعوقات لهذه الفئات، وتوجيه الانفاق على البرامج بشكل مستجيب للاحتياجات ويحقق تكافؤ وعدالة الفرص للجميع.
- حيث سياهم تطبيق موازنة البرامج والاداء بدء من العام المالي ٢٠٢٨/٢٠٢٩ بتحديد البرامج وفقاً للنوع الإجتماعي، وتحديد مؤشرات قياس أداء للبرامج، وبالتالي رفع كفاءة الإنفاق العام.

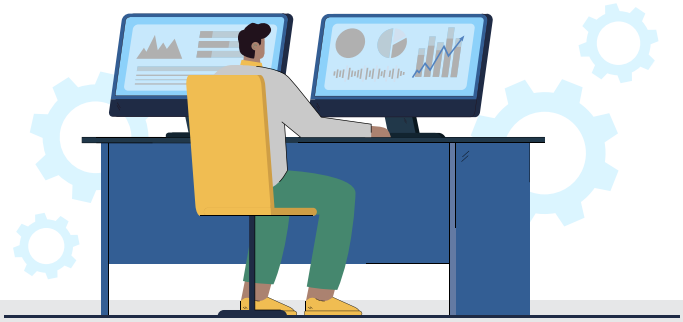


حساب المؤشرات المالية وفقاً لمفهوم الحكومة العامة

- من خلال ضم موارد واستخدامات الهيئات العامة الاقتصادية إلى موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة (بعد استبعاد العلاقات المتبادلة بينهما)، لترسيخ مبدأ الشفافية والدقة.

إصلاحات لتحسين الأوضاع المالية لأجهزة الحكومة العامة:

- وجود لجنة برئاسة السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء للدراسة والموافقة على أية طلبات للاقتراض الخارجي للجهات الحكومية غير الموازنية.
- تقديم الموازنة والحساب الختامي في التوقيتات الدستورية على مستوى أجهزة الموازنة وكذلك الهيئات العامة الاقتصادية.
- وجود سقف ملزم سنوي بإجمالى استثمارات الجهات الحكومية بما فيها أجهزة الموازنة العامة والهيئات العامة الاقتصادية وأيضاً الشركات الحكومية والجهات السيادية.
- نشر بيانات الالتزامات المحتملة بشكل سنوي في البيان المالى المرسل إلى مجلس النواب الموقر ويتم عرض كافة البيانات الفعلية والمستهدفة بالبيان المالى.

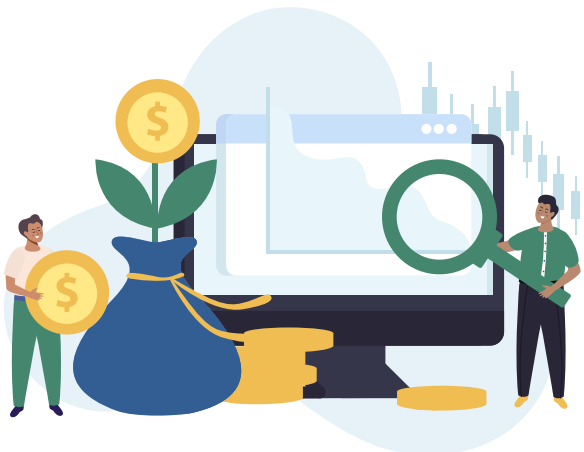


استمرار تطوير استخدام التكنولوجيا والرقمنة

- بما في ذلك تطبيقات الذكاء الاصطناعى التي تسرع وتسهل من التحليل وتنفيذ الخدمات المقدمة للمواطنين.
- وقد تم إطلاق تطبيق موبايل الكتروني للضرائب العقارية، وسيتمر إطلاق المزيد من التطبيقات خلال المرحلة المقبلة.

استمرار تعزيز الشفافية

- من خلال اصدار البيانات والتقارير التحليلية وتحديث الموقع الالكترونى بما يشمل خدمات للمواطنين ومعلومات سهلة الشرح.



- إستمرار تطوير التقارير المالية التي تصدرها الوزارة وفقاً للمعايير الدولية ومنها مسح الموازنة المفتوح OBS للحفاظ على الإنجاز غير المسبوق الذي تحقق، حيث ارتفاع مؤشر مصر لمسح الموازنة المفتوح بـ ١٠ درجات كاملة ليحقق ٥٩ درجة في نتائج الدورة الأخيرة لعام ٢٠٢٥.

١١ المخاطر المالية

أدت الحرب الإيرانية إلى عديد من التحديات العالمية أعادت تشكيل مشهد الاقتصاد العالمي حيث امتدت آثارها لشريان الطاقة العالمي وسلاسل الإمداد الحيوية في وقت واحد، وهو ما يضع الاقتصاد العالمي في مواجهة خطر «الركود التضخمي» (Stagflation)، حيث يتباطأ النمو وتستمر الأسعار في الارتفاع.

ويمكن تلخيص أبرز التأثيرات الاقتصادية لهذه الحرب في المحاور التالية:

١

أزمة الطاقة العالمية

- يُعد مضيق هرمز نقطة الاختناق الأكثر حساسية في الاقتصاد العالمي، حيث يمر عبره نحو خُمس (٢٠٪) استهلاك النفط العالمي وربع تجارة الغاز المسال.
- قفزة أسعار النفط: أدى إغلاق المضيق واستهداف منشآت الطاقة إلى تزايد أسعار خام برنت.
- أزمة الغاز في أوروبا: تأثرت إمدادات الغاز الطبيعي المسال (خاصة القادمة من منطقة الشرق الأوسط)، مما ضاعف أسعار الغاز في أوروبا وضغط على قطاعها الصناعي، تزامناً مع نقص المخزونات الإستراتيجية.



٢

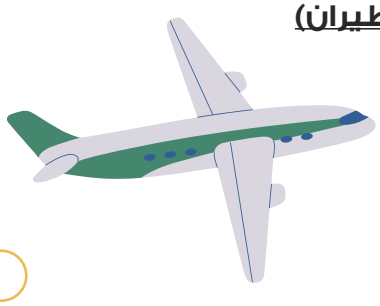
أزمة سلاسل الإمداد «للأسمدة والغذاء»



- **صدمة الأسمدة النيتروجينية:** منطقة الخليج تصدر ما يقرب من نصف الإنتاج العالمي من سماد «اليوريا» الحيوي للزراعة. توقف الإمدادات ونقص الغاز المشغّل للمصانع دفع بأسعار الأسمدة والوقود الزراعي للارتفاع، مؤدياً إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً.

٣

التأثيرات الإقليمية (على الممرات البحرية وخطوط الملاحة والطيران)



- **حركة الطيران والتجارة:** أدى الإغلاق المتكرر للمجالات الجوية في المنطقة إلى خسائر حادة لشركات الطيران الإقليمية الكبرى، وتغيير مسارات الشحن الجوي والبحري مما رفع تكاليف التأمين والشحن.
- **تراجع إيرادات الممرات المائية الحيوية جراء اضطراب حركة التجارة.**

كيف تصدت الدولة المصرية لأزمة الحرب الإيرانية

اتخذت الحكومة إجراءات استباقية لضمان محاربة الضغوط التضخمية وتوافر السلع والخدمات الأساسية كما يلي:

- **زيادة حجم ونسب الإحتياطات بالموازنة**، إستجابة للتحديات الإقليمية والمخاطر الحالية والمحتملة.
- **تطبيق آليات التحوط وفقاً لسيناريوهات متعددة بالموازنة العامة للدولة** لضمان التعامل المرن مع أي تحديات أو مخاطر محتملة.
- **تعزيز مخصصات بعض الجهات ومنها قطاع الطاقة** بما يدعم قدرتها على التعامل بمرونة مع المتغيرات، ولتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتوفير مستلزمات الإنتاج للمستثمرين.
- **تفعيل لجنة الأزمات المركزية** برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، إلى جانب لجنة أزمات متخصصة داخل وزارة المالية تضم خمس لجان فرعية لمتابعة تنفيذ الموازنة وتنمية الإيرادات وإدارة الدين ورصد المؤشرات والتواصل.
- **تطبيق العمل عن بعد** للجهاز الحكومي للدولة لخفض استهلاك الكهرباء والإنارة.
- **ترشيد الإنفاق الحكومي دون المساس بالنفقات الحتمية** باقتصار الصرف خلال الفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لأجور والمرتبات وما في حكمها وكذا توفير متطلبات قطاعات الصحة والكهرباء والبترول وتوفير السلع الغذائية.
- **خفض استهلاك الوقود بنسبة ٣٠٪ من الوقود المخصص للمركبات الحكومية** وخفض الاستهلاك من المواد البترولية والغاز الطبيعي خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ ».
- **إرجاء / إبطاء تنفيذ بعض المشروعات القومية كثيفة الاستهلاك** للوقود «السولار والمازوت والبنزين» بصفة استثنائية لمدة ٣ أشهر على الأقل.
- **التزام كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة** (جهاز إداري – إدارة محلية –هيئات خدمية) (والهيئات الاقتصادية) بموافاة وزارة المالية ببيان تفصيلي بحجم الوفر المحقق بالموازنة العامة للدولة.
- **وعلى صعيد تسهيل حركة التجارة، أصدرت الحكومة تسهيلات جمركية استثنائية لشحنات الترانزيت العابرة عبر الموانئ المصرية**، حيث أصبح بالإمكان إتمام الإجراءات الجمركية دون الحاجة إلى التسجيل المسبق في منظومة التسجيل المسبق للشحنات (ACI).



أهم المخاطر المالية التي تتحوط لها الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧



أهم مصادر المخاطر المالية

- صدمات الاقتصاد الكلي
- الالتزامات المحتملة

أولاً: صدمات الاقتصاد الكلي

- **تأثر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الحصيلة الضريبية**
  - تتعامل الموازنة العامة معها من خلال إجراءات دفع النشاط الاقتصادي، وتطبيق مجموعة من التسهيلات الضريبية والجمركية، وجهود دفع القطاع الخاص للتنمية، ومساندة القطاعات الإنتاجية.
- **مخاطر انخفاض حصيلة الإيرادات من قناة السويس**
  - تتعامل الموازنة العامة معها من خلال زيادة الإيرادات من مصادر أخري وضم القطاع غير الرسمي، وتنويع مصادر الإيرادات الضريبية.
- **مخاطر إرتفاع تكلفة التمويل من الأسواق العالمية في حال ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً**
  - تنويع مصادر التمويل مثل السندات والصكوك، وسند المواطن،
  - إطالة عمر الدين، والتقدم في إجراءات مبادلة الديون باستثمارات تنموية
  - الاستمرار في برنامج التخارج وتوجيه الحصيلة الإضافية لخفض الدين



- **التحوط ضد مخاطر إرتفاع أسعار البترول الخام**
- على صعيد أمن الطاقة، تم تعديل أسعار المنتجات البترولية والغاز الطبيعي ومنتجات الكهرباء لتوفير سيولة شهرية لقطاع البترول، وهناك لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية تجتمع بشكل دوري لتحديد ومراجعة أسعار بعض المنتجات البترولية (مثل البنزين، السولار، والمازوت).
- كما تم إبرام عقود التحوط التي تغطي نحو ٥٠٪ من احتياجات البترول الخام للعام المالي الحالي.
- وستستمر الحكومة في وتيرة الإصلاحات قطاع الطاقة من خلال زيادة الإنتاج والتوسع في تنفيذ مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة من جانب القطاع الخاص وتحديث شبكة الكهرباء اللازمة لاستيعاب هذا الإنتاج ونطاق تغطيته.
- كما تلزم الموازنة العامة للدولة بوجود حيز كافي من الإحتياطات العامة لمواجهة أيه تحديات قد تنتج عن حدة التوترات الجيوسياسية.

ثانياً: الالتزامات المحتملة

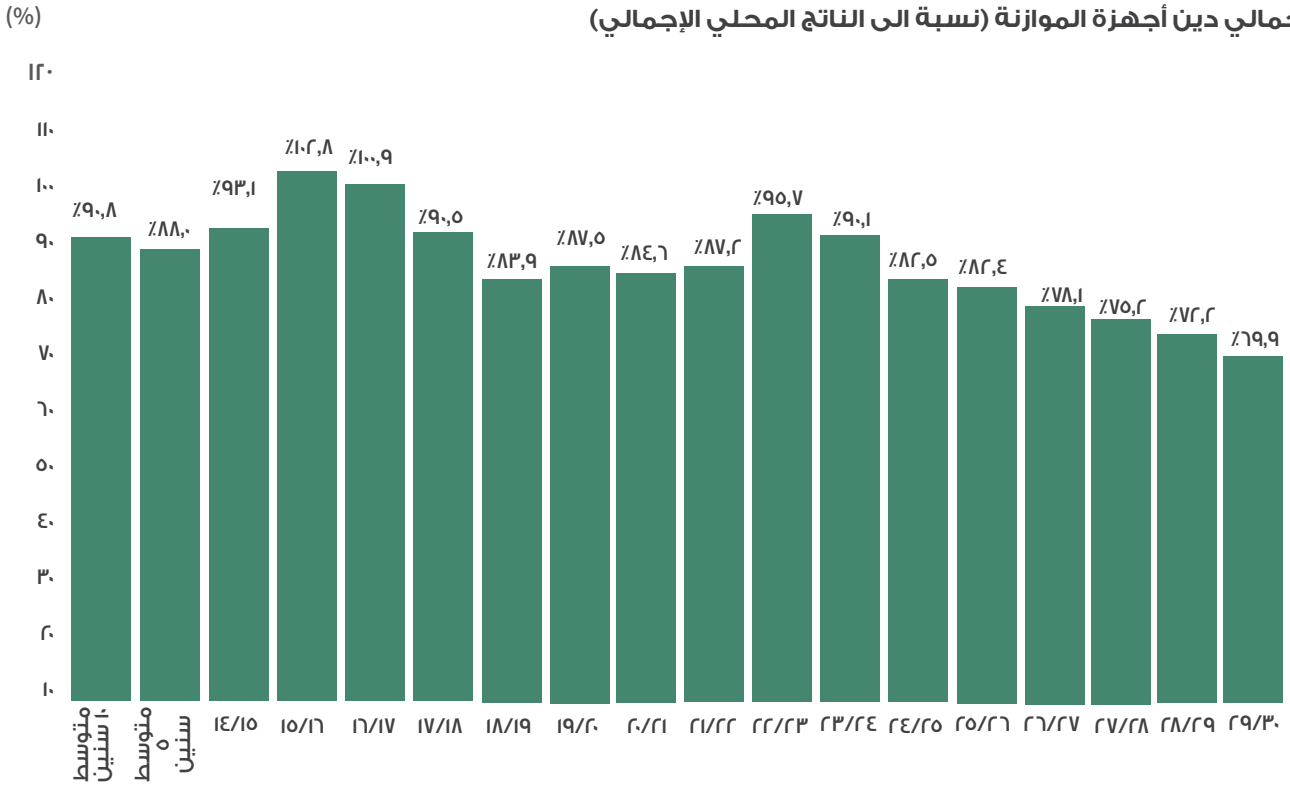
- **الضمانات الحكومية**
- وضع حد سنوي للضمانات السيادية على أن يتم توجيه الجزء الأكبر لقطاع الطاقة نظراً لأهميته الاستراتيجية.
- توجيهها لمشروعات هامة واستراتيجية، مع التأكيد على قدرة المقترض على خدمة هذا الدين من الموارد الذاتية
- **شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)**
- تعتبر المخاطر منها محدودة في الوقت الراهن.
- إنشاء وحدات مشاركة فرعية بكل الجهات الإدارية بالدولة لإدارة عقود المشاركة بحلول عام ٢٠٢٨.
- دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية من خلال دمج المكون الأخضر في مشروعات المشاركة
- العمل مع الجهات التمويلية لخلق أدوات تمويل غير تقليدية تناسب مشروعات الشراكة (سندات وصكوك)
- العمل على نمذجة العقود وتوحيد المفاهيم لتحديد بعض البنود، منها شروط النفاذ وآليات الحد من المخاطر.
- **مخاطر تكلفة التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولي ضد الحكومة المصرية وقضايا التعويضات المحلية**
- يدرج عند اعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمخاطر التي قد تتعرض لها المالية العامة اثناء العام.
- **مخاطر المؤسسات المملوكة للدولة**
- يتم الاستعانة بعدد من الأدوات والنماذج التحليلية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية لتقييم درجة مخاطر المؤسسات المملوكة للدولة.
- صدر قرار وزير المالية رقم ٤٥٤ لسنة ٢٠٢٥ بإنشاء وحدة إدارة المخاطر المالية بوزارة المالية.
- تم التصديق على القانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥ بشأن تنظيم ملكية الدولة في الشركات، ووضع آليات واضحة لإعادة هيكلة الشركات المتعثرة،
- إنشاء وحدة مركزية للشركات المملوكة للدولة بمجلس الوزراء.
- صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٣٩٩٤ لسنة ٢٠٢٢ بتشكيل لجنة عليا للهيئات الاقتصادية.
- **مخاطر تغير المناخ والكوارث والأزمات**
- العمل على أدوات تحليل الالتزامات المحتملة الناتجة عن تعرض أصول الدولة والمشروعات الحكومية لمخاطر الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.
- تعزيز استخدام أدوات التمويل المستدام من السندات الخضراء للمشروعات ذات الأثر البيئي.
- تطوير «سجل الأصول العامة وتقييم المخاطر المناخية» الخاص بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإجراء تحليلات للمخاطر المناخية المرتبطة بالموقع الجغرافي للأصول المملوكة للدولة.



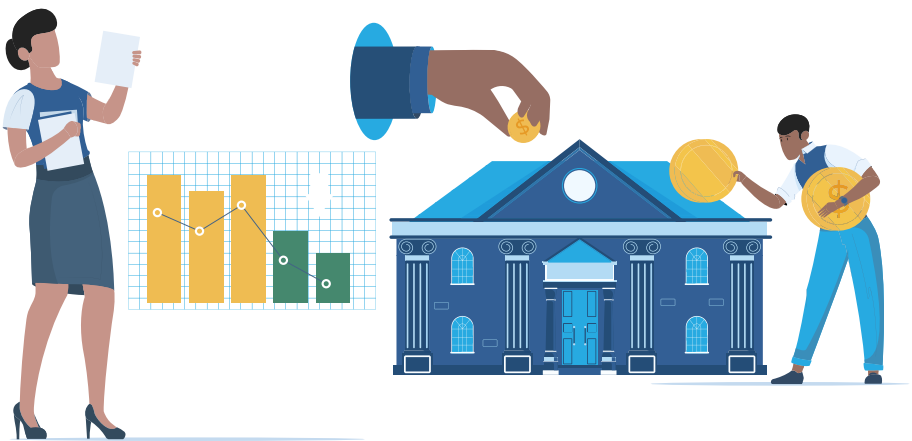
١٢ دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧

أهم النتائج المحققة في ملف دين أجهزة الموازنة العامة للدولة

إجمالي دين أجهزة الموازنة (نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي)



- **تحسنت مؤشرات دين أجهزة الموازنة العامة، حيث انخفض حجم الدين الحكومي إلى نحو ٨٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠٢٥، و ٧٨٪ في ديسمبر ٢٠٢٥،** نزولاً من نحو ٩٦٪ من الناتج في يونيو ٢٠٢٣.
- **بما يمثل انخفاض بأكثر من ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامين فقط، في الوقت الذي ارتفعت خلاله مؤشرات الدين في الأسواق الناشئة.**
- **كما انخفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة العامة بنحو ٤ مليار دولار خلال نفس الفترة** وصولاً إلى ٧٨,٥ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٥.



أهم أدوات الإصلاح المالي لخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة ما يلي:

١. استمرار تحقيق فائض أولي قوى في الموازنة العامة

- تستهدف وزارة المالية تحقيق فائض أولي يبلغ نحو ٥٪ من الناتج المحلي

٢. استخدام عائدات التخارج والتصرف في الأصول لخفض رصيد الدين

- تم استخدام كامل عائدات صفقة علم الروم في ديسمبر الماضي لخفض الدين
- استخدام ٥٠٪ على الأقل من أي عائدات إضافية من التخارج

٣. تطويل آجال دين أجهزة الموازنة من خلال استبدال الديون قصيرة الأجل بأدوات ذات آجال أطول

- تم مؤخراً طرح سندات وصكوك دولية بآجال طويلة وعوائد منخفضة
- وبالنسبة للدين المحلي، والذي يمثل ٧٤٪ من إجمالي دين الموازنة في يونيو ٢٠٢٥، تستهدف الوزارة إطالة متوسط عمر الدين من ٣ سنوات في ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٤,٥ – ٥ سنوات بحلول ٢٠٢٨/٢٠٢٩. وذلك من خلال التوسع في إصدار السندات متوسطة وطويلة الأجل، وتنويع الأدوات بين عائد ثابت ومتغير وبين صكوك محلية وسندات تجزئة.

٤. توسيع قاعدة المستثمرين وتنويع الأدوات والأسواق للاصدارات الحكومية لتقليل التكلفة والمخاطر

- شهد عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ إصدار صكوك دولية، وصكوك أخرى محلية للمرة الأولى
- كما تم إصدار سند المواطن للمرة الأولى بالتنسيق مع مكاتب البريد لجذب مستثمرين أفراد أخرين مما يسهم في زيادة الشمول المالي

طرح سند المواطن

فرصة جيدة للمواطنين للاستثمار المباشر الآمن في الأوراق المالية الحكومية

عائد سنوي ثابت (صافي من الضرائب)

- **بقيمة: ١٧,٧٥٪**
- **يصرف شهريا لمدة : ١٨ شهر**

القيمة الإسمية للسند	الحد الأدنى للاستثمار	سهولة إسترداد السند
١٠٠٠ جنيه ومضاعفتها	١٠ آلاف جنيه	بعد ٤ أشهر بشكل معجل كليا أو جزئيا







- يتم العمل على إصدار سندات استدامة مضمونة ومنخفضة التكلفة في الأسواق الأسيوية
- إلى جانب دراسة فرص الإصدار في أسواق متنوعة حال موائمة التكلفة مع السياسات المتبعة وظروف السوق
    - حيث تم طرح سندات دولية بقيمة ٢ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٥
    - وإصدار صكوك دولية خلال أكتوبر ٢٠٢٥ بقيمة إجمالية ١,٥ مليار دولار بآجال تتراوح بين ٣,٥ إلى ٧ سنوات وعوائد منخفضة
    - **بما يسهم في إطالة متوسط عمر الدين العام وخفض أعبائه التمويلية، ويعكس جاذبية الائتمان المصري لدى المستثمرين الدوليين.**
    - وقامت الوزارة بتنفيذ إعادة فتح في صورة طرح خاص بإجمالي ١ مليار دولار أمريكي تنفيذاً لخطة الوزارة البديلة للحصول على تمويل خارجي في ظل الظروف الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة منذ نهاية فبراير والتي أدت إلى تذبذب الأسواق، وأثبتت تلك الخطة الاستباقية نجاحها حيث تم الخفض التدريجي لمستويات عوائد جمهورية مصر العربية على السندات الدولية وبصورة أكبر من دول مشابهة.
- كما تسعى الوزارة إلى الاتجاه نحو التمويل المحلي ليشكل نحو ٨٠٪ من إجمالي الإصدارات بحلول ٢٠٢٨/٢٠٢٩، لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وتعزيز قاعدة المستثمرين، وهو ما تحقق مؤخراً من خلال نجاح إصدارات الصكوك المحلية وسندات التجزئة

٥. استمرار تفضيل التمويل الميسر من جانب المؤسسات الدولية

- تم الانتهاء من المراجعتين الخامسة والسادسة مع صندوق النقد الدولي خلال شهر فبراير ٢٠٢٦ وتم الانتهاء من المراجعة السابعة
- بالإضافة إلى مساندة واسعة وقوية من كافة المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ووكالة التنمية اليابانية وذلك في إطار تقليل تكلفة التمويل ومساندة برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة
- كما حصلت مصر على الشريحة الأولى بمبلغ ١ مليار يورو من برنامج المساعدة المالية الكلية (MFA) مع الاتحاد الأوروبي، من إجمالي ٤ مليارات يورو ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة الموقعة في مارس ٢٠٢٤، ومن المقرر صرف باقي المبلغ خلال عام ٢٠٢٦، في إطار مواصلة جهود تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم بيئة الاستثمار.



أهم مستهدفات مؤشرات خفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة بموازنة العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧

رسالة طمأنة للمواطنين والمستثمرين

خفض معدل دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٨ ٪ (بحلول يونيه ٢٠٢٧)



- خفض الاحتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة بنحو **١٠٪** من الناتج المحلي فى عامين.



- خفض فاتورة خدمة الدين إلى **٣٥٪** من مصروفات الموازنة على المدى المتوسط.



- تحقيق أكبر خفض في دين أجهزة الموازنة بنسبة **١٣,٢٪** حيث وصل الي ٨٢.٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في يونيو ٢٠٢٥، مقابل ٩٥.٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي في يونيو ٢٠٢٣ (مقابل زيادة في نسبة المديونية المحققة بالاقتصادات الناشئة بنسبة ١٠٪).

مستمرين في:

- توجيه أي إيرادات استثنائية لخفض حجم ونسبة المديونية الحكومية للناتج المحلي.
- تنويع مصادر وأدوات التمويل المحلية والدولية والتوسع في التمويلات الميسرة لخفض أعباء التمويل.
- إصدار سند المواطن والصكوك واستهداف أدوات جديدة تخاطب عدداً أكبر من المدخرين.

- تحسين كل مؤشرات المديونية الحكومية وخلق مساحة إضافية للإنفاق على كل ما يهم المواطنين والتعليم والصحة
- المرحلة المقبلة ستشهد تحسنًا قويًا ومؤثرًا في معدلات الدين وخدمته وآجاله
- لدينا استراتيجية متكاملة وشاملة لإدارة ملف الدين يعمل على تنفيذها كافة جهات الدولة
- نعمل على تنويع مصادر وأدوات التمويل المحلية والدولية والتوسع في التمويلات الميسرة لخفض أعباء التمويل،
- سنستمر في إصدار سند المواطن والصكوك ونستهدف أدوات جديدة تخاطب عددًا أكبر من المدخرين
- نستهدف خفض معدل دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٨,١٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٧، مقابل ٨٤,٢٪ في يونيو ٢٠٢٦،
- خفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة بنحو ١,٢- مليار دولار سنويًا لينخفض إلى حوالي ١٤,٥٪ من الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠٢٧.
- أن تبلغ نسبة الفوائد إلى الإيرادات العامة ٦٠٪ فى ٢٥/٢٦ مقابل ٧٣٪ في السنوات السابقة
- كما نستهدف أن يصل دين أجهزة الموازنة العامة للدولة ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠

١٣

ماهي وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية؟

ما هي وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية؟

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية هى وحدة تم انشاؤها بموجب قرار وزاري رقم ٥٧٤ لسنة ٢٠١٨، بهدف إيجاد حلقة وصل فاعلة بين متخذ القرار ومتلقي الخدمة وتضطلع الوحدة بتطوير أدوات الموازنة التشاركية وتطبيقها في عدد من المحافظات، مع إدماج المواطنين (لاسيما الشباب والمرأة والطفل) في عملية صنع القرار، بما يسهم في تحسين الأداء الحكومي وتعظيم الاستفادة من الموارد البشرية ورفع كفاءة الإنفاق العام.

الشفافية والمشاركة المجتمعية

- زيادة الإفصاح والشفافية
- تعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية
- المسائلة والرقابة على الموازنة
- بناء شراكات ناجحة مع المؤسسات المعنية محلياً ودولياً



أهم الأهداف الإستراتيجية لوزارة المالية في مجال الشفافية والمشاركة المجتمعية خلال المرحلة المقبلة وتشمل ما يلي:

العمل على رفع ترتيب مصر في مؤشرات شفافية الموازنة الدولية وذلك حتى تصل مصر إلى المعيار الدولي بحد أدنى ٦١/١٠٠ وهو المستوى الذي يعكس كفاية البيانات.

تطوير شمولية وإثراء التقارير المالية حول إعداد وتنفيذ ومتابعة الأداء المالي لتشمل الإطار الموازني متوسط المدي وبيانات الحكومة العامة وأسقف الدين والبرامج والاداء

توسيع نطاق جلسات الاستماع الجماهيري لمحافظات مصر لكافة الفئات المستهدفة ومن ضمنها النساء والشباب وذوي الهمم لرفع مؤشرات المشاركة والرقابة المجتمعية العالمية لمصر

استكمال لجان التيسير والمتابعة للنموذج الوطني للموازنة التشاركية لـ ٢٤ محافظة وفقاً لقرار رئيس الوزراء رقم ٩٤٤ لسنة ٢٠٢٣ وذلك بعد نجاح النموذج في كل من الإسكندرية، والفيوم، وبنى سويف.

استمرار تحسن مؤشرات الشفافية والمشاركة المجتمعية على مستوى العالم

وفقاً لنتائج استبيان الموازنة المفتوحة ٢٠٢٥ المنشور في يونيو ٢٠٢٦



الشفافية

٥٩/١٠٠

٢٠٢٣: ٤٩/١٠٠
٢٠٢١: ٤٣/١٠٠
٢٠١٩: ٤٣/١٠٠
٢٠١٧: ٤١/١٠٠
٢٠١٥: ١٦/١٠٠



مشاركة الجمهور

٣٥/١٠٠

٢٠٢٣: ٣٥/١٠٠
٢٠٢١: ١٩/١٠٠
٢٠١٩: ١٥/١٠٠
٢٠١٧: ١١/١٠٠
٢٠١٥: ٨/١٠٠



رقابة الموازنة

٥٩/١٠٠

٢٠٢٣: ٥٤/١٠٠
٢٠٢١: ٤٤/١٠٠
-
٢٠١٧: ٣٩/١٠٠
٢٠١٥: ٤٢/١٠٠



وقد أشاد تقرير مسح الموازنة المفتوحة الصادر عن شراكة الموازنة الدولية (IBP) لعام ٢٠٢٦ بالتقدم الذي أحرزته مصر في مجالات الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية والرقابة على الموازنة، وذلك نتيجة جهود وزارة المالية في تطوير منظومة الإفصاح وإتاحة البيانات المالية. كما أبرزت تقارير (IBP) الدور الريادي لوحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية في توسيع نطاق مشاركة المواطنين في إدارة الشأن المالي العام من خلال النموذج الوطني للموازنة التشاركية، الذي تم الاستشهاد به إقليمياً كإحدى الممارسات الرائدة في المنطقة.

وتشمل قنوات التواصل لوحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

- الموقع الرسمي لوزارة المالية www.mof.gov.eg
- البوابة الالكترونية لوحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية www.budget.gov.eg
- مختلف منصات التواصل المجتمعي: Facebook, Instagram, YouTube, LinkedIn

www.facebook.com/MOF.Egypt
www.linkedin.com/company/mof-egypt
www.instagram.com/mofegypt https://
www.youtube.com/MofEgypt

المحور الأول: تعزيز الشفافية والإفصاح:

تعمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على نشر وتطوير التقارير الرئيسية للموازنة ومتابعة تنفيذها وإشراك المواطنين، إلى جانب إعداد ملخصات الشفافية ذات البعد الاجتماعي، وفقاً لمعايير OBS وIMF و OECD، بهدف زيادة شمولية البيانات والوصول إلى ١٠٠/٦١ في مؤشر الشفافية وفقاً لشراكة الموازنة الدولية IBP.

<u>جهود الوحدة الرائدة بالتنسيق مع قطاعات الوزارة والجهات الخارجية فيما يخص المحور الأول (تعزيز الشفافية):</u>



دمج تحليلات الاقتصاد الكلي ورصد المتغيرات المحلية والعالمية وإجراءات الاعتمادات الإضافية خلال تنفيذ الموازنة.



تم لأول مرة تطبيق مفهوم الحكومة العامة في إعداد الموازنة العامة للدولة بداية من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتتضمن كافة الهيئات العامة الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق الشفافية وقدر أكبر من المساءلة وقراءة موضوعية اكثر شمولية تتضمن كامل إيرادات ومصروفات الدولة.



الاستدامة المالية من خلال نشر إستراتيجية المالية العامة متوسطة المدى (٢٠٢٦/٢٠٢٧–٢٠٢٩/٢٠٣٠) لأول مرة بعد إقرار الأهداف متوسطة المدى من مجلس الوزراء

المقاربات والمراجعات: تضمّن التقرير نصف السنوي، من خلال تحديث تقديرات الإيرادات والمصروفات والدين، وبيان الفروق بين الموازنة والتنفيذ الفعلي.



الرقابة على الصرف، وفي تطور استثنائي، نشر الجهاز المركزي للمحاسبات عبر موقعه الإلكتروني Audit Reports حول الحسابات الختامية للدولة المصرية.

المساهمة في الاعداد لموازنة البرامج والأداء والأداء وفق برامج ومؤشرات قياس تساعد على رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق العام، مع نشر بيانات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والإنفاق الأخضر، بالتزامن مع الانتقال التدريجي إلى GFMIS.

وقد انعكست جهود الشفافية المالية على ترتيب مصر في مؤشر شفافية الموازنة العالمي، حيث ارتفعت الدرجة بنحو ١٠ نقاط لتصل إلى المرتبة ٢٢ من بين ٨٢ دولة مقارنة بالمرتبة ٦٣ من بين ١٢٥ دولة، وفق أحدث نتائج OBS المنشورة في يونيو ٢٠٢٦.

المحور الثاني: تطوير المشاركة المجتمعية:

تعمل وزارة المالية، من خلال وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية، على تطوير آليات مشاركة المواطنين، خاصة الشباب، ورفع قدراتهم على فهم السياسات المالية وتقييم الخدمات العامة، وربط أولويات المجتمع المحلي بإعداد وتنفيذ الموازنة.

ويأتي النموذج الوطني للموازنة التشاركية في مقدمة هذه الآليات، وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٤ لسنة ٢٠٢٣، بهدف تعميمه تدريجياً في ٢٧ محافظة، بالتنسيق مع وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتنمية المحلية والتضامن الاجتماعي.

ولقد ساهمت جهود وحدة الشفافية والمشاركة في اشادة دولية بممارسات المشاركة العامة في مصر حيث:-

جاءت مصر ضمن ٧ دول فقط عالمياً حققت أعلى نسبة نجاحات في المشاركة المجتمعية خلال الأربع دورات السابقة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٥

حافظت مصر على رصيدها المرتفع والبالغ ١٠٠/٣٥ نقطة في مؤشر مشاركة الجمهور،على الرغم من تراجع العديد من الدول الأخرى والتي سجلت درجات أقل من ٢٠ نقطة.

إدراج مصر كنموذج إقليمي ففي إشراك المواطنين في التخطيط والموازنة من خلال المشاورات المحلية وجلسات الاستماع والحوار المجتمعي..

<u>جهود وحدة الشفافية بالتنسيق مع قطاعات الوزارة والجهات الخارجية فيما يخص المحور الثاني (المشاركة المجتمعية):</u>



أولاً: النموذج الوطني للموازنة التشاركية:

يهدف النموذج إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال إشراك المواطنين في إعداد الموازنة على المستوى المحلي، بالتعاون مع الجهات التنفيذية والوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد نجح النموذج في اتمام تدريب نحو ٥٠٠ مواطنًا من الشباب من القادة المحليين وممثلي الأجهزة التنفيذية بالمحافظات بواقع:

(٢٠٠) محافظة الفيوم

(١٥٠) محافظة بني سويف

(١٥٠) محافظة الإسكندرية

<u>مراحل تنفيذ النموذج</u>

- مرحلة التأسيس، تنفيذ الزيارات التنسيقية لتشخيص التحديات وتحديد الأولويات المحلية.
- مرحلة بناء القدرات والتمكين المعرفي، تأهيل الشباب ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الأجهزة التنفيذية في مجالات الموازنة والحوكمة والشفافية.
- مرحلة العمل الميداني وتنفيذ المبادرات، رصد الفجوات والتحديات، وجمع البيانات، وتحويل الأولويات إلى مبادرات قابلة للتطبيق.



وتمت ترجمة هذه التحديات إلى مبادرات تنفيذية واقعية وقابلة للتطبيق، فضلاً عن تصميم حلول مبتكرة وتطوير أفكار لمبادرات مجتمعية، خاصة في القطاعات الاجتماعية الحيوية:

قطاع الصحة



- تطوير مبادرات لتحسين كفاءة خدمات الرعاية الصحية،
- ترشيد استخدام خدمات الطوارئ،
- رصد احتياجات صيانة الأجهزة الطبية الاستراتيجية

قطاع التعليم



- تنفيذ تدخلات لدعم دمج ذوي الهمم وتعزيز إجراءات السلامة بالمدارس
- العمل علي ربط البحث العلمي بالاقتصاد والصناعة

قطاع الري



- تأمين محيط الترع حول المدارس ببني سويف
- مشروع تبطين الترع بمحافظة الفيوم في تبطين ١٦ كيلومترًا من المساقي الداخلية وتوصيل مياه الري لأكثر من ٢٠٠ فدان، مما دعم إنشاء مجمع لإنتاج الزيتون وأسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وزيادة فرص التصدير.

قطاع التمكين الاقتصادي



- ربط الشباب بفرص التشغيل،
- دعم التصنيع والتصدير، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تعزيز سلاسل القيمة للمنتجات المحلية ،مثل مشروع قرية مستدامة للنباتات الطبية والعطرية ببني سويف على غرار مدينة سيكم

قطاع الحماية الاجتماعية



- تعزيز استفادة أسر تكافل وكرامة ببني سويف من برنامج التمكين الاقتصادي
- تمكين من أجل التوظيف وسد فجوة العمالة في المصانع

ثانيًا: المشاركة المجتمعية وإشراك الشباب بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالدولة

تستهدف الوحدة الشباب من خلال منصات تفاعلية لنشر قيم الشفافية وتعزيز الوعي المالي وإدماج مفاهيم الموازنة لدى الفئات العمرية (١٥–١٨) و (١٨–٢٥).

معسكر سفراء وزارة المالية للفئة من سن ١٥ – ١٨:

طورت الوحدة بالتعاون مع يونيسف مصر منصة تعليمية تفاعلية وسهلة الاستخدام (https://budget.gov.eg/login/) بهدف رفع وعي الشباب بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ودور وزارة المالية في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وتشجيعهم على المشاركة في صنع القرار.



نادي المواطنة الفعالة للشباب من الفئة العمرية ١٨ – ٢٤

مبادرة أطلقتها وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بالتعاون مع المجلس الأعلى للجامعات وعدد من الجامعات الحكومية والدولية مثل: جامعة القاهرة، جامعة الفيوم، جامعة الإسكندرية، جامعة أسيوط، جامعة بني سويف، جامعة المنيا، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جامعة مصر الدولية، وجامعة أكتوبر للعلوم والآداب الحديثة بهدف إشراك الطلاب في خطط الإصلاح الوطنية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من أفكارهم في مواجهة التحديات ودعم رؤية مصر ٢٠٣٠.

مسابقة "أكثر الأفكار الإبداعية لإعداد تقرير موازنة المواطن ٢٠٢٥/٢٠٢٦"

تهدف إلى ربط الإبداع الشبابي بالرقابة العامة، وتشجيع طلاب الجامعات على تقديم حلول مبتكرة لفهم الموازنة ومتابعة تنفيذها.

في إطار جهود وزارة المالية لتعزيز الوعي المالي وإشراك الشباب في الشأن الاقتصادي، تم الوصول إلى أكثر من ١٩٠٠ مستفيد من طلاب المدارس والجامعات :

- تعزيز وعي ومهارات ١٥٠٠ طالب جامعي بمختلف محافظات مصر ضمن نادي المواطنة الفعالة
- شارك نحو ٦٦٥ طالب في ورش تثقيف مالي ضمن مبادرة سفراء وزارة المالية
- وتستهدف الوحدة التوسع في تطبيق نموذج الموازنة التشاركية في ٣ محافظات (قنا وأسوان وأسيوط) خلال ٢٠٢٦/٢٠٢٧، وصولاً إلى باقي ٢٢ محافظة بحلول ٢٠٣٠ وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٤ لسنة ٢٠٢٣، واستهداف ١٥٠٠ طالب (١٩–٢٣ سنة) من خلال نادي المواطنة الفعالة ومبادرة سفراء وزارة المالية وورش التثقيف المالي، بما يشمل أنشطة جامعية والموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.



المحور الثالث: تطوير آليات التواصل والرقابة لزيادة فعالية الإنفاق العام

- أشار التقرير العالمي «مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠٢٥» لشراكة الموازنة الدولية IBP، إلى أن مصر حققت بعض التحسينات في الرقابة، خاصة مع تعزيز السلطات التشريعية لممارساتها. فقد ارتفعت درجة الرقابة الإجمالية في مصر إلى ١٠٠/٥٩ نقطة في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٠٠/٥٤ في دورة عام ٢٠٢٣،ارتفاعا من ١٠٠/٥٠ في دورة عام٢٠١٩ ؛
- وقد تصعدت مصر بنحو ٥ درجات كاملة لتصل إلى المرتبة ٢٣ على مستوى الدول بعد البرازيل (٧٦ نقطة)، وإندونيسيا (٧٤ نقطة)، والفلبين (٦٨ نقطة)، وأوغندا (٦٨ نقطة)، وتركيا (٦٥ نقطة)، وتايلاند (٦٣ نقطة).

ويأتي ذلك التحسن في ضوء تنسيق وزارة المالية ووحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية مع الشركاء المعنيين:- :

١. مجلس النواب وتنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين :

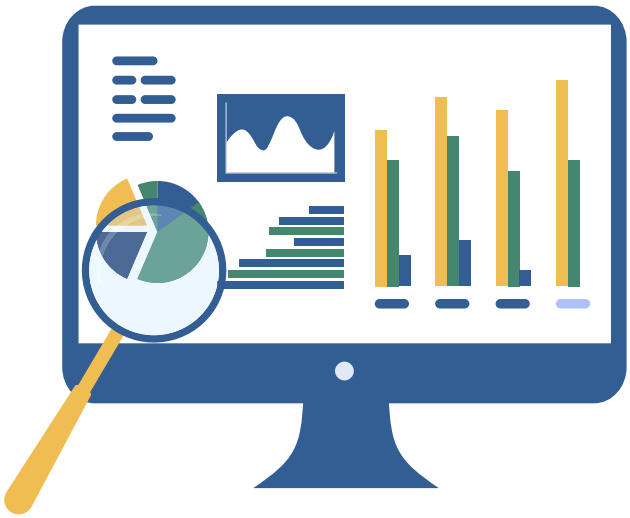
- تحسن الرقابة التشريعية إلى مستوى «كاف» عند ٦١ نقطة، مع الحفاظ على الرقابة التدقيقية عند ٥٦ نقطة، والتوسع في جلسات الاستماع والتشاور مع المواطنين وآليات الشكاوى المتعلقة بالخدمات العامة.
- تحديث بيانات الرقابة على الموازنة ضمن مسح الشفافية، وتشمل جهود البرلمان، ومنها:
  - لجان الرقابة المالية التي تتابع تنفيذ الموازنة والإيرادات والنفقات، إلى جانب منصات التفاعل الإلكتروني والرقمي.
  - لجان برلمانية متخصصة تعقد جلسات استماع لعرض آراء المواطنين واحتياجاتهم خلال إعداد الموازنة.
- تنظيم زيارات ميدانية لمتابعة تنفيذ المشروعات التنموية في المحافظات والدوائر الانتخابية.

٢. آليات الرقابة للجهاز المركزي للمحاسبات

- التنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات لرصد تنفيذ الموازنة والمشروعات القومية وفحص الحسابات الختامية وإبداء الملاحظات والتوصيات.
- نشر تقارير المراجعة دعماً لمتطلبات الشفافية والإفصاح الدولية.

<u>خطة وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية لرفع مؤشر الرقابة على الموازنة: تعمل الوحدة حاليا على:</u>

- التنسيق مع مجلسي النواب والشيوخ لعقد حوار مجتمعي وجلسات استماع حول مشروع الموازنة قبل عرض البيان المالي.
- التنسيق مع قطاع الموازنة العامة ووحدة البرامج والأداء لمناقشة موازنة البرامج مع أعضاء البرلمان ونشر ملخص التوصيات.
- تنظيم اجتماعات مع رجال الأعمال والمجتمع المدني والبرلمان والمواطنين لمناقشة أولويات الإنفاق.
- التعاون مع الجهاز المركزي للمحاسبات لبحث آليات مشاركة المواطنين والتعليق على نتائج تقارير تنفيذ الموازنة.
- التوسع في تطبيق المساءلة والرقابة المجتمعية في المحافظات.



المحور الرابع: بناء شراكات ناجحة مع المؤسسات المعنية محلياً ودولياً

قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية خلال السنوات الماضية بعقد شراكات مع أكثر من ٥٠ مؤسسة حكومية وغير حكومية وجامعات ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات دولية، بهدف توحيد الجهود وتبادل الخبرات وتطوير حلول مستدامة، مع التركيز على تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في صنع القرار. وفيما يلي أهم الأمثلة للتعاون الناجح خلال العاميين الماضيين:

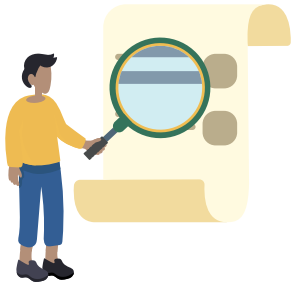
١- التعاون مع الوزارات المعنية:

تتعاون الوحدة مع العديد من الوزارات منها وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتنمية المحلية، والتضامن الاجتماعي، والتعليم العالي وما قبل الجامعي

وذلك في إطار لجنة تسيير تنفيذ النموذج الوطني للموازنة التشاركية وفق قرار مجلس الوزراء رقم ٩٤٤ لسنة ٢٠٢٣، بهدف تعزيز مشاركة المواطنين ورفع قدراتهم على فهم الموازنة وخطط وبرامج الحكومة..

٢- الجامعات الحكومية والدولية:

تعاون الوحدة مع المجلس الأعلى للجامعات لتوسيع تطبيق نادي المواطنة الفعالة في الجامعات بمختلف المحافظات.



- بهدف نشر القيم الأساسية للشفافية بين الشباب
- واشراكهم في رؤية الدولة

وقد تم بالفعل إطلاق النادي بعدد من الجامعات بمختلف المحافظات منها: – جامعة القاهرة، جامعة الإسكندرية، جامعة الفيوم، جامعة بني سويف، جامعة أسيوط، جامعة المنيا، وجامعة دمياط وجامعة اللوتس بدمياط والجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة أكتوبر للعلوم والآداب الحديثة وجامعة مصر الدولية، كما تعمل الوحدة الان على إطلاق النادي في عدد من الجامعات الاخري وعلى راسها جامعة المنيا وجامعة سوهاج وجامعة قنا.

٣- المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنيين بالشفافية وادارة المالية العامة

تتعاون الوحدة مع المؤسسات الدولية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة المجتمعية وتمكين المواطنين، بما يشمل الأطفال والشباب والمرأة، من خلال:

- **تحسين عرض البيانات** باستخدام المنصات الإلكترونية وغير الإلكترونية وأدوات الذكاء الاصطناعي.
- **تحليل الموازنة وبرامج الإنفاق** وإعداد ملخصات موازنة الطفل مع التركيز على الإنفاق الاجتماعي.
- **تطوير نموذج لإشراك الشباب** في الموازنة العامة على مستوى المحافظات.
- **بناء القدرات والدعم الفني في الموازنة التشاركية** وإدارة المالية العامة والشفافية والمشاركة.

دعم موظفي وزارة المالية والجهات المعنية في تحليل الموازنة وأدوات المالية العامة.

١٤ ملاحق

الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٧ والقطاعات الدافعة للنمو

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

الاستثمارات الكلّية:



زيادة الاستثمارات الكليّة (شامل التغير في المخزون) لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٧ لتتعدى ٤,١٧ تريليون جنيه، مُقارنة بـ ٣,١ تريليون جنيه العام السابق.



تزايُد الاستثمارات الخاصة لتصل إلى نحو ٢,٢ تريليون جنيه، بنسبة مُساهمة نحو ٥٨,٨٪ من إجمالي الاستمارات الكلية مُقابل ٤١,٢٪ للاستثمارات العامة من الإجمالي، في ظل توجّه الدولة إلى ترشيد الإنفاق الاستثماري العام، مع إعطاء الأولوية لاستكمال المشروعات الجاري تنفيذها، والتوسع في إتاحة المجال أمام القطاع الخاص لزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي، اتساقًا مع مستهدفات وثيقة سياسة ملكية الدولة.



تصاعُد مُعدّل الاستثمار ليُسجّل ١٧٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٢٦/ ٢٠٢٧ مُقابل مُعدّلات أقل في العامين السابقين (١٤,٥٪ عام ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦ و ١٢,٩٪ عام ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥).

سقف الاستثمارات العامة:



الالتزام بسقف الاستثمارات العامة وقدره ١,٥٦ تريليون جنيه بخطة عام ٢٠٢٦/ ٢٠٢٧.



تبلُغ الاستثمارات العامة المُخصّصة للتنمية المحلية لدواوين عام المُحافظات نحو ٣٥,٣ مليار جنيه في عام الخطة (٢٠٢٦/ ٢٠٢٧).

هيكل الاستثمارات الكلية لخطة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ (عام/ خاص):

الاستثمارات الكلية (بدون التغير في المخزون)
٣,٧٦ تريليون



استثمارات عامة
١,٥٦ تريليون جنيه
٤١,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية

استثمارات خاصة
٢,٢ تريليون جنيه
٥٨,٥٪ من إجمالي الاستثمارات

تبلغ الاستثمارات الكلية شامل التغير في المخزون ٤,١٧ تريليون جنيه.

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦)

الاستثمارات العامة (١,٥٦ تريليون جنيه)
٤١,٥٪ من الاستثمارات الكلية

الاستثمارات الحكومية:

٥٥٣,٧ مليار جنيه بنسبة ١٤,٦٪ من إجمالي الاستثمارات لخطة عام ٢٦/٢٧ وتنقسم إلى:

استثمارات الجهاز الإداري للدولة **٢٨٣,٦ مليار جنيه**، بنسبة ٥١٪ من إجمالي استثمارات الجهاز الحكومي

الاستثمارات الموجّهة للهيئات الخدمية **٢٣٢,٨ بنسبة ٤٢٪** من إجمالي الاستثمارات

الاستثمارات الموجهة للإدارة المحليّة **٣٧,٤ مليار جنيه**، بنسبة **٧٪** من إجمالي الاستثمارات

استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة

٧٤٣,٤ مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة ٤٧,٧٪ من جملة الاستثمارات ، وتتمثل في:

قطاع النقل والتخزين ٤٥,٤٪

قطاع الكهرباء والطاقة بنحو ٢٦,٨٪

قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى ١٦,٧٪

استثمارات قطاع الأعمال العام

٢٦٢,٩ مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة ١٦,٩٪ من جملة الاستثمارات، وتتمثل في:

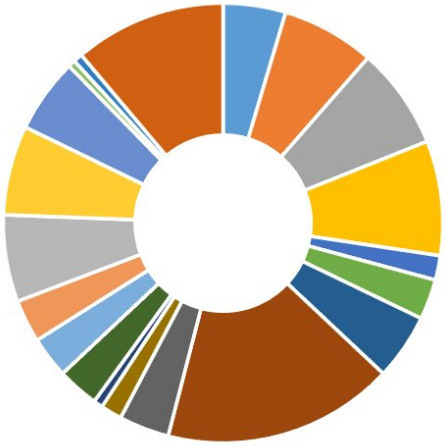
الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بنحو **٤١,١ مليار جنيه** في عام الخطة، بنسبة ١٥,٦٪ من جملة استثمارات قطاع الأعمال العام

الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بنحو **٢٤,٧ مليار جنيه** في عام ٢٦/٢٧، بنسبة ٩,٤٪ من جملة استثمارات قطاع الأعمال العام

الشركات القابضة النوعيّة بنحو **١٩٧,١ مليار جنيه** في عام ٢٦/٢٧

(وفقًا لوزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية)

إجمالي الاستثمارات الكلية ٣,٧٦ تريليون جنيه



- الزراعةوالري والصيد
- الصناعات التحويلية
- مياه
- تشيدات وبناء
- الاتصالات
- قناه السويس
- الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي
- الأنشطة العقارية
- تعليم
- تعويضات للمشروعات الاستثمارية
- استخراجات البترول والغاز وأخرى
- كهرباء
- صرف صحي
- النقل والتخزين
- المعلومات
- تجارة الجملة والتجزئة
- المطاعم والفنادق
- صحه
- احتياطيات عامة
- أخري

مبلغ الاستثمارات الكلية لا يشمل التغير في المخزون

(وفقًا لوزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية)



القطاعات الدافعة للنمو بخطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٧

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٦)

- تستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ التحول إلى نمط النمو المستدام القائم على القطاعات والأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة، بدلاً من القطاعات والأنشطة غير القابلة للتداول والتصدير، وذلك بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد المصري، وتوفير مزيد من فرص العمل المنتجة.

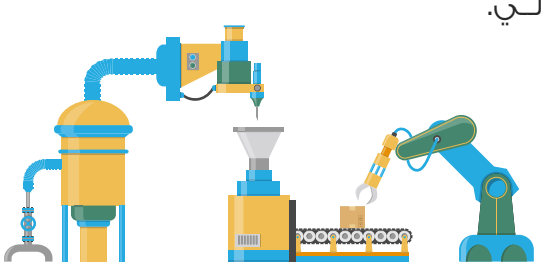
- مع إعطاء الأولوية لدفع عجلة النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والزراعة والصناعة والتصدير والقطاعات الأخرى التي تمتلك فيها مصر ميزة نسبية كالسياحة واللوجستيات، بجانب أولويات القطاعات الخدمية المعنية بخدمات الصحة والتعليم قبل الجامعي والجامعي والبحث العلمي، مع مراعاة التوزيع الإقليمي للاستثمارات المحلية للحد من التفاوت في الفجوات التنموية.

قطاع الصناعات التحويلية بخطة عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧

- ٢٨١,٣ مليار جنيه هي جملة الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع الصناعات التحويلية لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

- يتميز القطاع بخاصية الديناميكية التي تجعله قادرًا على التعامل السريع مع التطورات التقنية في مجالات الإنتاج، وتنوع ومرونة هيكله الإنتاجي، مما يضعه في مقدمة القطاعات الدافعة للنمو في الاقتصاد المصري.

- القطاع يتمتّع بارتفاع القيمة المُضافة والعلاقة التشابُكيّة مع القطاعات الأخرى، مما يُؤهّله للمُشاركة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.



- كما أنه يتمتّع باتساع طاقته الاستيعابيّة من العمالة، حيث يُوفّر ما يزيد عن ٦ مليون فُرصة عمل في مُختلف مشروعاته الصغيرة والمُتوسّطة وكبيرة الحجم، وبما يُعادِل نحو ١٨٪ من إجمالي القوى العاملة،

قطاع النقل بخطة عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧

- ٦٤٠,١ مليار جنيه هي جملة الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع النقل لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٧

- تُمثل منظومة النقل – بروافدها المتعددة من محاور مرورية عملاقة، وخطوط سككية، ومرافق لوجستية – الظهير الاستراتيجي الذي يستند إليه الاقتصاد المصري. فهي بيئة متكاملة للخدمات اللوجستية التي تربط مراكز الإنتاج بمنافذ الاستهلاك والتصدير، وتخلق ترابطًا عضويًا بين الأنشطة الصناعية والتجارية والزراعية، بما يضمن كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.



وتشمل أهم مشروعات قطاع النقل ما يلي:

(وفقًا لوزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية)

- **تستهدف الخطة دعم مشروعات الطرق (سواء القومية او الداخلية والمحلية)** لخلق شبكة طرق تحد من الحوادث وتحقق أعلى مستويات الأمان والسلامة وتخدم الحركة التجارية والصناعية والزراعية بالبلاد.

- **تطوير وتأهيل السكك الحديدية والأنفاق لضمان توفير أعلى معايير السلامة**، واستدامة كفاءة الشبكة القومية وقدرتها على استيعاب حركة النقل المتنامية، وربط كافة أنحاء الجمهورية بوسائل نقل ذكية وصديقة للبيئة، وضمان سرعة وسهولة الانتقال إلى المدن الجديدة.

- **استدامة كفاءة الممرات المائية وتيسير حركة النقل النهري**، وتعزيز القدرة التنافسية للموانئ المصرية على ساحل البحر الأحمر، ودعم حركة التصدير واللوجستيات وتوافقها مع المعايير الدولية.

- **مُواصلة تحسين كفاءة الموانئ البحريّة القائمة، فضلًا عن التوسّع في إنشاء موانئ حديثة مُتخصّصة لتنشيط حركة الملاحة الدوليّة** والتدفّقات السياحيّة الوافدة لمصر،

- **تستهدف الرؤية المستقبلية بناء قطاع طيران مدني له مكانة رائدة** على مستوى القارة السمراء ومنطقة الشرق الأوسط؛ حيث يكون مساهمًا رئيسًا في دعم الاقتصاد المصري.

قطاع الزراعة والري والصيد بخطة عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧

- **١٧٣,٢ مليار جنيه** هى الاستثمارات الكلية الموجهة لنشاطى الزراعة والرى فى خطة العام المالى ٢٠٢٦/ ٢٠٢٧.

- **زيادة المساحات المنزرعة لتصل إلى ١١ مليون فدان بخطة عام ٢٦/٢٧**، تتركز أهم البرامج القومية للتوسع الأفقى في الدلتا الجديدة، وشمال ووسط سيناء، وجنوب الريف المصري، وجنوب الوادي (توشكي).

- **استكمال حفر وتبطين الترع**، إنشاء محطات طُلمبات ضخ المياه، مد شبكات الري، وتوريد أجهزة الري المحوري.

- **استهداف انتاج حيواني سنوي بنحو ١٥ ألف طن لحوم، و٤٠ مليون لتر ألبان، وخفض الاستيراد بنسبة ٥٪ – ٧٪.**

- **تنمية صادرات الأسماك والجمبري بمعدل ٣٥ ألف طن سنوياً.**

- **زيادة نسبة الإكتفاء الذاتي من الاسماك** لتحقق ٩٤٪ مع الإحلال محل الواردات لأصناف الماكريل والرنجة والسالمون.

- **زراعة القمح بمنطقة توشكى لبلوغ ٧٥٠ ألف فدان**، واستهداف زراعة ٢,٣ مليون نخلة من أجود الأصناف بهدف تصدير التمور.

- **بلوغ إجمالي المساحات الموجهة للزراعة العضوية ٤٠٠ ألف فدان.**

- **رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من التقاوي المحلية إلى ما بين ٦٠٪ – ٦٥٪.**

- **استكمال مشروع التغطية الرقمية** لربط المساحات الزراعية بكافة مرافق الخدمة ومنها الطرق والترع والمصارف.



- **تكثيف برامج التوسع الرأسي والأفقي لزراعات القمح والذرة، وتكثيف زراعة المحاصيل الزيتية كعباد الشمس لرفع نسب الاكتفاء الذاتي.**

- **التوسع فى تصدير الحاصلات الزراعية وصولاً إلى ٩,٥ مليون طن بخطة عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧.**

ملحق مبادرات الصحة العامة بديوان عام وزارة الصحة والسكان للعام المالي ٢٠٢٦-٢٠٢٧

	اسم المبادرة	المبلغ الكلي
١	المبادرة الرئاسية صحة المرأة	١٨٠ مليون جنية
٢	المبادرة الرئاسية المستشفيات النموذجية	٥٩٥ مليون جنية
٣	المبادرة الرئاسية الاكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما	١٩٠ مليون جنية
٤	المبادرة الرئاسية الكشف المبكر عن ضعف السمع لحديثي الولادة.	٩٢ مليون جنية
٥	المبادرة الرئاسية لدعم الاستثمار في مقدمي الخدمة الصحية	٨١ مليون جنية
٦	المبادرة الرئاسية للعلاج علي نفقة الدولة	٢٢,٤ مليار
٧	مبادرة اكتشاف وعلاج الفشل الكلوي	١١١ مليون جنية
٨	مبادرة منع انتشار العدوي من الام الحامل الي الجنين	١١١ مليون جنية
٩	مبادرة الكشف المبكر عن امراض حديث الولادة والامراض المزمنة	٦١١ مليون جنية
١٠	المبادرة الرئاسية لضمور العضلات	٥ مليون جنية
١١	المبادرة الرئاسية للكشف المبكر وعلاج الأورام السرطانية .	١٠ مليون جنية
١٢	مبادرة مكافحة البلهاريسيا والطفيلات المعوية	١٢٧ مليون جنية
١٣	مبادرة الترصد والاكتشاف المبكر للامراض المعدية	٥١ مليون جنية
١٤	مبادرة مقاومة المضادات الحيوية	٤٨ مليون جنية
١٥	مبادرة الرعاية الأساسية	٥٠ مليون جنية
١٦	مبادرة مرضي السكر للاطفال	٥٠٠ مليون جنية
	الإجمالي	**٢٥,٣ مليار جنية**





للمزيد من التواصل:

www.budget.gov.eg
www.mof.gov.eg
www.facebook.com/MOF.Egypt
www.linkedin.com/company/mof-egypt
www.instagram.com/mofegypt https://
www.youtube.com/MofEgypt